



مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

الرياض وأبوظبي: أثقال الماضي وأعباء الحاضر وأبواب المستقبل الموصدة

عبدالله عبد الأمير

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

أثارت الهجمات الجوية التي شنتها مقاتلات سعودية على سفن إماراتية كانت تنقل أسلحة ومعدات عسكرية في ميناء المكلا اليمني تساؤلات كبيرة عن منحى العلاقات السعودية-الإماراتية ومساراتها. خصوصاً أن هذه الهجمات ترافقت مع هجوم كبير شنته قوى موالية للإمارات استولت فيه على مناطق شاسعة من محافظتي حضرموت والمهرة المحاذية للحدود السعودية مع اليمن. ويعكس هذا التصعيد شكل جبل جليدي تبدو في أعلاه هذه الأزمة الجديدة، بينما يخفي كماً متراكماً كبيراً من الأزمات التي تعصف بالعلاقات بين بلدين يوصفان بأنهما يرتبطان بعلاقة تحالف وتفاهم. يحاول هذا البحث أن يسبر بعض أغوار ما يخفيه هذا الجبل الجليدي من أزمات.

لا يمكن قراءة العلاقة الحالية أو المستقبلية بين إمارات الخليج ومشيخاته الواقعة على ضفته الغربية بمعزل عن السياق التاريخي، ونفوذ القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في تلك المنطقة. فتاريخياً، لم تكن العلاقات سلسلة ولا مفعمة بالود بين شيوخ تلك القبائل القاطنة على الساحل الغربي للخليج بعضهم البعض ولا بينهم وبين الأمراء من آل سعود في المناطق الداخلية في نجد. أما العلاقات التي نشأت بعد إقامة الكيان السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد شابتها الكثير من الأزمات والاختلافات إلى درجة أنها وصلت إلى مستوى عدم اعتراف المملكة العربية السعودية بدولة الإمارات بعد إنشائها.

وقد أدى تطور الأحداث وتغير موازين القوى في العالم ومنطقة الشرق، واحتدام التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة إلى انكشاف الواقع الخليجي على واقع مختلف تماماً عن معاني الأغاني التي كانت تتغنى بخليج واحد ومصير واحد.

فالخلافات العميقة في المصالح والرؤى والتوجهات وطبيعة التحالفات والتصادم المباشر كلها تؤشر على مخاض لواقع خليجي جديد يحاول التأقلم مع تغيرات كبيرة في المنطقة. ومع تضاؤل أو تعاضم حضور قوى مؤثرة إقليمياً ودولياً ومع تدني أو صعود مستويات نفوذها وانخراطها في المنطقة، فإن الواقع الخليجي بوضعه الحالي مفتوح على مسارات متعددة، تزداد فيها احتمالات النزاع والتصادم أكثر من احتمالات التعاون والتفاهم.

البعد التاريخي للعلاقات

نشأة مشيخة أبوظبي

كانت مقومات الحياة البشرية شبه معدومة على طول الساحل الممتد من الدوحة إلى الشارقة، حيث لا تتوفر في المنطقة مصادر طبيعية للمياه ويسود فيها مناخ حار وجاف. تاريخياً كان هذا الشريط الساحلي طارداً للبشر، ولم يكن مكاناً مناسباً للاستقرار أو الاستيطان البشري، ولم يكن يمر به إلا من تضطره ظروفه للمرور فيه.

أدى اكتشاف بعض عيون الماء العذبة في أبوظبي، وهي قرية كانت معزولة على شاطئ الخليج إلى تشجيع بعض البدو من بني ياس على الانتقال إليها والاستقرار فيها في عام 1761. لم يكن الاستقرار كاملاً، فقد كانوا يتحركون بشكل مستمر بين أبوظبي ووحدات ليوا والبوريمي تبعاً لفصول السنة وتوفر الغذاء والماء لهم ولأنعامهم. ولكن مع مرور الزمن تغير نمط الحياة في هذه القرية الصغيرة، عندما بدأ سكانها بالتحول إلى صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ وقطع الطريق على السفن. بعد ثلاثين عاماً على نشأة قرية أبوظبي، مدّت عائلة كانت تسكن واحة ليوا وتنتمي إلى قبيلة آل بوفلاح، وهي القبيلة التي ينتمي إليها آل نهيان حكام المشيخة الحاليون سيطرتها على القرية.

وبحلول القرن التاسع عشر نجح الشيخ زايد بن خليفة أحد أقوى شيوخ أبوظبي في تثبيت وضع هذه المشيخة واتسع نطاق سلطته ليشمل المنطقة الواقعة بين إمارة دبي وقطر ووحدات ليوا والبوريمي.

في القرن التاسع عشر ومع تعاظم النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي،

وتحول الخليج إلى خط ملاحى تجارى نشط تحتكره شركة الهند الشرقية البريطانية. أصبحت السفن التجارية التي تبهر بقرب سواحل الخليج الغربية هدفًا لهجمات متكررة لقطاع الطرق البحرية ولصوص السفن، وقد كانت فاتورة تأمين ذلك الخط البحرى مكلفة للغاية.

أطلق الإنكليز اسم ساحل قطاع الطرق البحرية على الساحل الغربى للخليج العربى الممتد من رأس الخيمة إلى قطر. وقد نجح البريطانيون عبر سياسات متنوعة شملت الترهيب أحيانًا والترغيب أحيانًا أخرى فى تحويل الزعماء المحليين إلى العمل لصالحهم لتأمين تلك السواحل. حيث أبرم البريطانيون سلسلة من الاتفاقيات بشكل أولى فى عام 1835 مع شيوخ تلك الإمارات الساحلية ساهمت إلى حد كبير فى منع هجمات اللصوص وقطاع الطرق البحرية على سفنهم، لتتحول فى عام 1853 إلى اتفاقيات ثابتة بين الطرفين دون أن تجعل تلك الاتفاقيات من تلك الإمارات محميات بريطانية. وتحولت تلك المنطقة حسب البريطانيين إلى "ساحل الإمارات المتصالحة" بعدما كان ساحلاً لقطاع الطرق. دون أن يعنى ذلك انتهاء التنافس والصراع بين مشايخ ذلك الساحل بعضهم مع بعض.

فى عام 1928 بعد فترة من الصراعات الداخلية والدموية ضمن العائلة الحاكمة فى أبوظبي، تولى حفيد الشيخ زايد، الشيخ شخبوط بن نهيان شؤون المشيخة، وفى عهده تم اكتشاف النفط ضمن حدود المشيخة، حيث وقع فى عام 1937 اتفاقًا لاستخراج النفط مع شركة تطوير نفط الساحل المتصالح (PTDC) البريطانية. خلال الفترة 1945 - 1948 اندلع القتال بين شيوخ أبوظبي وشيوخ دى، ومع ازدياد القيمة الاستراتيجية للنفط، فقد انخرط البريطانيون أكثر فأكثر فى شؤون هذه المشايخ والإمارات الداخلية، حيث عينت بريطانيا أول معتمد سياسى

لها في المنطقة عام 1948. ولكن علاقة شيخ شخبوط الذي ازداد ثراءً بفضل عوائد النفط لم تكن تسير على ما يرام مع البريطانيين الذين اختلفوا معه حول طريقة إنفاق تلك العوائد. وقد قرّر معتمدهم السياسي جي بالفور باول إزاحة الشيخ شخبوط عن حكم أبوظبي. حيث قامت قوة عسكرية كانت تعمل تحت قيادة البريطانيين في عام 1966 بنقله من قصره إلى المنفى، وأصبح شقيقه الشيخ زايد بن نهيان حاكمًا للمشيخة بدلاً عنه.

إمارة الدرعية والتوسع في شبه جزيرة العرب

يعد نشوء إمارة الدرعية وصعود نجم آل سعود فيها علامة فارقة في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ليس فقط لأنه شكّل الوجه السياسي والأمني فيها فحسب، بل لأنه يستبطن ظاهرة التوسع والهيمنة وفق مبدأ القوة، لا وفق مبادئ الحوار وتبادل المصالح. ومع الانهيارات المتوالية التي عانى منها السعوديون حكماً وصعود نجمهم وأفوله المتكرر، فإننا نستطيع أن نوّشر على أن النمط الذي كان دوماً يستثير خوف جيران السعوديين منهم هو سيطرة عقلية التوسع والهيمنة عليهم وميلهم المتكرر لاستخدام القوة والعنف لتحقيق ما يريدون تحقيقه. وقد أدى ذلك إلى أن يتبع هؤلاء الجيران مقاربات متنوعة كان النمط السائد فيها هو الاستعانة بالقوى الدولية أو الاقليمية لردع توسع السعوديين وهيمنتهم عليهم. وعندما نتحدث عن العداء التاريخي بين أبوظبي والسعوديين، فإننا بالضرورة لا نغفل أن هذا العداء التاريخي يمتد ليشمل جيران السعوديين في إمارات الخليج وعمان واليمن والأردن والعراق. إذ أن هذا العداء يبقى متأصلاً، يثبتته عدد لا يحصى من الوقائع الدامية بين السعوديين وجيرانهم ضمن تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر. ويمكننا القول لولا الوجود العسكري والسياسي البريطاني القوي الذي

تموضع في مناطق الساحل الغربي للخليج بما في ذلك الكويت والبحرين وقطر وصولاً إلى عُمان وحضرموت وأجزاء من العراق والأردن لرأينا تلك المناطق تحت السيطرة السعودية الكاملة اليوم. ولا نستبعد أن العقل السعودي الحاكم اليوم ما يزال يؤمن بأحقيته في السيطرة على تلك المناطق بناءً على تراث أجداده حكام إمارة الدرعية. وكي نفهم طبيعة العلاقة بين السعوديين اليوم وبين جيرانهم لابد لنا من قراءة سريعة لتاريخ نشوء الحكم السعودي.

في منتصف القرن السابع عشر، وتحديداً في عام 1744 وانطلاقاً من قرية الدرعية تمكّن محمد بن سعود (1687 - 1765) وهو الجد الأعلى للعائلة الحاكمة في العربية السعودية متحالفًا ومتصاهراً مع رجل دين عُرف بالتطرف هو محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) من حشد عدد كبير من الأعراب والانطلاق بغزوات وحروب كان هدفها التوسع والهيمنة ولكن تحت غطاء ديني يعطي صلاحية قتال كل من يختلف مع أفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفتاواه. وعلى الرغم من ضبابية نشأة هذه الحركة، إلا أننا لا يمكن أن نغفل تأثير المستوى الكبير من الإهمال والتخلف والجهل وانعدام الأمن والاستقرار الذي كانت تعيشه منطقة نجد وما جاورها، فبالإضافة إلى القفر والفقر اللذين كانا يسيطران على البيئة فيها، فقد كانت خارج اهتمام أية قوة إقليمية أو دولية فيها بما في ذلك الأتراك العثمانيون. مما جعلها تقع تحت أحكام الصراع القبلي-البدوي الذي كان يتحرك ضمن قواعد الغلبة للاقوى، ويتبنى عقلية الغزو والسلب والقتل من أجل البقاء.

وقد نجح الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان مرشداً دينياً وسياسياً لمحمد بن سعود وأولاده في زرع وعي سياسي خطير في عقل هذه العائلة التي

كانت تسعى لتوسيع مساحة حكمها وسلطتها. وعي يتحرك في أفق توظيف العناوين الدينية والفتاوى والتكفير المذهبي أدوات سياسية فعّالة في الحكم وتحقيق الأهداف السياسية وإدارة الحروب وشرعنة العنف والقسوة. وقد ساعدت الظروف السياسية الإقليمية والدولية والاقتصادية وطبيعة المجتمعات البدوية في ذلك الوقت على تقوية وضع إمارة الدرعية وتوسعها السريع في شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من أن الغزو والقسوة والعنف كانت أدوات متعارفًا عليها في ذلك الحين ومن كل الأطراف لحسم الأمور وقهر الأعداء، إلا أن ما ميز الحركة الوهابية السعودية هو إعطاؤها الغطاء الديني والشرعي لتلك القسوة والعنف ضد كل من كان يوصم بالعداء لها. وبالتالي وحسبما تذكر المصادر التاريخية أن الكثيرين ممن دخلوا في الولاء لإمارة الدرعية أصبحوا أكثر عنفًا وجرأة وقسوةً في حروبهم وغزواتهم عما كانوا عليه قبل ذلك.

بدأ السعوديون بشن غزوات دموية طالت مناطق نجد المحيطة بالدرعية خلال الأعوام التي تلت ظهورها (1746 - 1754). وتحولوا عام 1755 إلى وضع الهجوم خارج مناطقهم التقليدية، حتى توسعت مساحة نفوذهم إلى مناطق شملت أغلب مناطق نجد وصولاً إلى الأحساء. بعد وفاة المرشد الديني الشيخ محمد بن عبد الوهاب، اتخذ حكام آل سعود لقب الإمام» وتقمصوا بذلك القيادتين السياسية والدينية.

بعد وفاة كل من الشيخ محمد بن عبد الوهاب و«الإمام محمد بن سعود»، استمر السعوديون في توسيع حدود إمارتهم تحت قيادة «الإمام» عبد العزيز بن محمد بن سعود من عام 1765 إلى وفاته عام 1803. وقد استطاع تحشيد مجاميع كبيرة من البدو تحت قيادته، حيث ما انفكت هذه المجاميع تشن

الغارات تلو الغارات على أغلب المناطق الحضرية التي كانت تستطيع الوصول إليها. وقد تمكن مقاتلو إمارة الدرعية تحت زعامة آل سعود، من اجتياح مدن جنوب العراق وصولاً إلى كربلاء التي ارتكبوا فيها مذابح مهولة في عام 1802 كما اجتاحوا ساحل الخليج العربي الغربي وصولاً إلى القسم الجنوبي لليمن، ونصّبوا حكاماً موالين لهم في البحرين ومسقط وحضرموت، واستطاعوا إحكام سيطرتهم على مكة والمدينة خلال الأعوام (1803 - 1805). ولكن التوسع السريع لهذه الإمارة، والقسوة المفرطة التي اتسم بها سلوكها العسكري، وتبنيها الغلو، وتحديها العلني والمفرط للمقدسات الإسلامية استثار رد فعل قوي ضدها أدى إلى إنهاء وجودها في عام 1818 على يد المصريين بقيادة إبراهيم باشا الذي جعل بلدة الدرعية قاعاً صفاً وأخذ أميرها "الإمام" عبد الله بن سعود بن عبد العزيز (1814 - 1818) أسيراً، ليتم تنفيذ الإعدام فيه في اسطنبول فيما بعد. وهكذا طويت صفحة إمارة الدرعية بزعامة آل سعود، وخضعت نجد للحكم العثماني الذي كان يدار بالوكالة من مصر.

أعاد «الإمام» تركي بن عبدالله آل سعود تأسيس إمارة آل سعود في الرياض عام 1824، ولكنها لم تستطع الصمود، فسقطت في عام 1891 تحت عوامل الاحتراب العائلي والتنافس العشائري. ولكن عادت هذه العائلة مرة أخرى للظهور عام 1902 تحت قيادة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الذي استهل عهداً جديداً من الحكم السعودي لنجد وما جاورها. وكما هو المتوقع فقد شن عبدالعزيز آل سعود سلسلة طويلة وعنيفة من الغارات والغزوات والحروب ضد جيرانه مستغلاً نفس العناوين الدينية المتطرفة ضدهم من أجل التوسع والهيمنة. وبعد سيطرته على الرياض أنشأ تنظيمًا مسلحًا متطرفًا حشد فيه أعدادًا كبيرة من البدو وضم رجال دين حنابلة من حملة العقيدة الوهابية. أطلق على هذه الميليشيا اسم

«الإخوان» وهي ميليشيا رسمت حدود المملكة العربية السعودية المعاصرة. حيث شنت غارات وحروبًا استمرت 30 عامًا أخضعت كامل نجد، ومن ثم الأحساء عام 1913 والحجاز عام 1925. ولم تكتف هذه المجاميع بذلك بل استمرت في مهاجمة أجزاء من العراق والكويت والأردن حيث وصلت غارات الإخوان إلى وادي سرحان الذي يبعد حوالي 80 كم عن عمان في الأردن ونجحت في السيطرة على نجران عام 1934، أي بعد إعلان تأسيس المملكة العربية السعودية في 1932.

ولكن تغير الوضع الإقليمي والدولي أجبر الملك عبدالعزيز بن سعود أن يتماشى مع النظام الجديد، وأن يتخلى على مضض عن ميليشيات الإخوان بعد أن أصبحت مصدر قلق للتواجد البريطاني في العراق والكويت والأردن. وقد أنهت القوات البريطانية المتواجدة في العراق حركة هذه المجاميع التي كانت تنشط في النطاق الصحراوي الجنوبي للعراق بعد أن استخدمت الطائرات والعجلات المدرعة ضدهم في عام 1929، وانتهى الأمر باستسلام فيصل الدويش قائد ميليشيات الإخوان أحد أهم قادة تلك الميليشيات في تلك المنطقة.

بيد إن التحول التدريجي من إمارة صحراوية إلى مملكة معترف بها لها حدودها والتزاماتها لم يغير العقلية التي كانت تدير الأمور لدى العائلة الحاكمة السعودية. ففي بدايات خمسينيات القرن الماضي أعادت المملكة فتح ملفات تتعلق بحدودها مع جيرانها، حيث كان الهدف من ذلك هو مد سيطرتها على كامل شبه الجزيرة العربية وأطرافها ماعدا مناطق النفوذ البريطاني المباشر.

واحاحات البوريمي

تبرز الأهمية الاستراتيجية لواحاحات البوريمي لكل من العربية السعودية وأبوظبي وعمان من خلال عدة أمور أهمها أنها تمثل مفترق طرق رئيس يتحكم بطرق التجارة والقوافل بين نجد وعمان وسواحل الخليج. بالإضافة إلى ذلك ولتوفر عيون المياه العذبة فيها، فقد نجحت فيها أنشطة زراعية وتجارية مختلفة شجعت على استيطان عدد كبير من العشائر فيها. أما في بدايات القرن العشرين فقد أضافت الاكتشافات النفطية بقربها قيمة استراتيجية أكبر إلى قيمتها. وما تزال هذه الواحاحات مرتبطةً بأحداث تاريخية ذات قيمة سياسية مهمة في تلك البلدان، إلى درجة أن سلطنة عمان أدرجتها ضمن استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2040.

تاريخياً تعد هذه الواحاحات من أخطر بؤر النزاع السياسي والعسكري بين العربية السعودية من جهة ومشيخة أبوظبي وسلطنة عمان من جهة أخرى. ففي عام 1800 تمكن السعوديون أثناء غزواتهم التي خرجت من الدرعية في نجد من انتزاع السيطرة على واحاحات البوريمي التي كانت تُحكم من قبل شيوخ أبوظبي وسلطان مسقط وعمان. حيث بنى السعوديون حصناً لهم فيها، وجعلوا منها قاعدة لشن غزواتهم على عمان وأطرافها وأصبحوا يجمعون الأتاوات من سكانها. ولم تتمكن قبيلتا النعيمي والظواهر اللتان كانتا تقيمان في المنطقة من مواجهة الهجمات السعودية رغم أنهما أبديا بعض المقاومة ضدها، بينما تحالفت عشائر القواسم في الشارقة مع السعوديين وأصبحت ذراعاً بحرية ضاربة لهم. ولكن بعد انهيار إمارة الدرعية في عام 1818، استسلم الحاكم السعودي في البوريمي لسلطان مسقط وعمان وانتهت بذلك سلطة السعوديين عليها.

سقطت واحاحات البوريمي مرة أخرى تحت سيطرة السعوديين في عام 1853

حيث أصبح لزامًا على سلطان عمان والعشائر التي كانت تستوطنها أن تدفع الأتاوات للأمير عبدالله بن فيصل آل سعود. ولكن التغير الكبير لخارطة التوازنات الإقليمية مقارنةً عما كانت عليه في بدايات القرن التاسع عشر جعل بريطانيا في وضع السلطة الحاكمة في المنطقة. وتذكر بعض الوثائق التاريخية أن المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل لويس بيلى تدخل شخصيًا في عام 1866 للضغط على الأمير عبدالله بن فيصل لمنع من شن هجمات على العشائر العربية التي ترتبط بحلف أو اتفاقيات مع البريطانيين. وبحلول عام 1869 تمكن سلطان عمان الإمام عزان بن قيس وبالتعاون مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي من طرد السعوديين من تلك الواحات لتعود إلى سلطة العمانيين الذين تشاركوا في حكمها والاستفادة من مواردها مع حكام أبوظبي.

بعد أن بسط الملك عبدالعزيز بن سعود نفوذه على أغلب مناطق شبه الجزيرة العربية بما في ذلك نجد والأحساء والحجاز وعسير، عاد النزاع مجددًا من أجل السيطرة على واحات ليوا والبوريمي إلى الظهور، مدفوعًا من بدايات ثلاثينيات القرن الماضي بحملات التنقيب عن النفط التي كانت تجريها شركات النفط الغربية التي تنافست فيما بينها للفوز بمواقع التنقيب، حيث عملت الشركات الأمريكية في المناطق التي سيطر عليها الملك عبدالعزيز بن سعود فيما عملت البريطانية في المناطق التي كانت تحت سيطرة البريطانيين. وحسب النمط الذي ميز سلوك السعوديين عبر تاريخهم، فقد بدأ ابن سعود بإرسال وكلائه إلى تلك الواحات لجمع الأتاوات من سكانها لإثبات سيادته عليها، في نفس الوقت الذي كان يتفاوض فيه مع البريطانيين لرسم الحدود بين العربية السعودية ومناطق الساحل التي كانت تقع تحت حماية البريطانيين. لم تثمر هذه المفاوضات عن شيء، وقد ساهم

اندلاع الحرب العالمية الثانية في تأجيل حسم هذا الأمر.

في عام 1949 طالبت المملكة العربية السعودية رسميًا بضم 80% من أراضي مشيخة أبوظبي بما في ذلك واحات البوريمي وليوا، الموطن الأصلي للعائلة الحاكمة في المشيخة بالإضافة إلى الحصول على ممر ساحلي يربط المنطقة بقطر. قامت بريطانيا على إثر ذلك بتشكيل ما أطلق عليه «قوة حفظ حدود الخليج الفارسي» في رد وقائي ضد أية تحركات قد يقوم بها السعوديون.

في عام 1952 قامت قوة عسكرية سعودية مدعومة بشركة أرامكو بالاستيلاء على إحدى القرى في واحات البوريمي، ولكن القوات البريطانية تدخلت لإخراجها منها في عام 1955 بعد أن فشلت المفاوضات مع السعوديين. أدى ذلك إلى رد فعل غاضب من قبل العربية السعودية، وفي سلوك دبلوماسي نادر، أقدمت العربية السعودية على تقديم شكوى ضد بريطانيا في مجلس الأمن الدولي وأقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا خلال الأعوام (1956 - 1963). وفي عام 1955 نشرت البعثة السعودية الدائمة في الأمم المتحدة كتيبًا باللغة الإنكليزية حمل عنوان «نزاع البوريمي» حاولت فيه عرض المطالب السعودية التاريخية المتعلقة بسيادتها على أغلب مناطق أبوظبي بما في ذلك واحات البوريمي. وقد كان خطاب الكتيب قويًا ومتشددًا إلى حد وصف التدخل البريطاني لإخراج السعوديين من البوريمي بأنه «عدوان». لم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل وصلت إلى تدبير السعوديين محاولة لقلب نظام الحكم في عُمان في عام 1958.



خارطة أصدرتها مديرية المعارف بالمملكة العربية السعودية لاستخدامها في مدارسها عام 1949. تظهر الخارطة حدود المملكة العربية السعودية حيث تبدو أجزاء واسعة من مشيخة أبوظبي تحت سيطرتها.

المصدر: المكتبة البريطانية.

العلاقات السعودية مع أبوظبي بعد إعلان استقلالها

في عام 1968 أعلنت بريطانيا أنها بصدد سحب قواتها من منطقة الخليج. وقد عملت بالتنسيق مع الولايات المتحدة لتأمين المنطقة ضمن مظلة أمنية إقليمية أعطت نفوذاً أكبر للولايات المتحدة للتحكم فيها. بحلول عام 1971 انسحبت بريطانيا من الخليج بعد أن ساهمت في توحيد مشيخات الساحل المتصالح ضمن اتحاد ضم تلك المشيخات أطلق عليه دولة الإمارات العربية المتحدة. جعلت هذا الاتحاد منطقة نفوذ بريطانية وعازلة بين نفوذ إيران من جهة ونفوذ العربية السعودية من جهة أخرى لمنع أي منهما من التحكم الكامل بالممرات البحرية في الخليج. ومع تشكيل هذا الكيان السياسي تحت قيادة أبوظبي، عملت بريطانيا مع الولايات المتحدة على تطبيق ما سمي بـ"سياسة العمودين" التي اعتمدت على إيران البهلوية كشرطي للخليج وبمساندة العربية السعودية لمنع أي تمدد سوفيتي في الخليج، وسد الطريق على القوى المناهضة للسياسات الغربية لمنعها من خلق مشاكل قد تؤدي إلى تفويض أنظمة الحكم في المنطقة. ورغم ذلك كله، لم تخف إيران البهلوية ولا العربية السعودية نواياهما تجاه المنطقة بعد الانسحاب البريطاني، فقد سارعت إيران إلى احتلال جزر كانت تحت سيطرة البريطانيين، وطالبت بسيادتها على البحرين، ودخلت في نزاع مع مشيخة الشارقة التي أجبرت على تأخير انضمامها للاتحاد إلى عام 1972. أما العربية السعودية فلم تعترف باستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمرت في المماطلة بالاعتراف بنشأتها إلى عام 1974 بعد أن وقعت مع أبوظبي اتفاقية رسمت حدودهما المشتركة. وهي اتفاقية ما تزال أبوظبي ترفض التصديق عليها إلى يومنا هذا.

الخليج بعد 1979

شهد عام 1979 تغييرًا جذريًا في منظومة الأمن الخليجي، فقد أدى سقوط نظام الشاه وقيام نظام إسلامي ثوري معادٍ للغرب يقوده رجال الدين في إيران مترافقًا مع الغزو السوفياتي لأفغانستان إلى انهيار نظام «العمودين» الذي كان يعتمد بشكل أساس على القوة العسكرية لإيران البهلوية في المنطقة مدعومة بالمال السعودي والخبراء العسكريين الأميركيين. كانت الأوضاع تزداد توترًا، مع بحث الغرب عن منظومة بديلة تحيّد التداعيات السياسية والأمنية لهذه التغيرات على إمارات الخليج الصغيرة والعربية السعودية وصولًا إلى العراق الذي كان يحكمه البعثيون. إذ انتبه الغرب إلى أن الفراغ الذي خلفه سقوط الشاه سيفتح شهية العراق الذي كان يتحرك في أفق توسيع نفوذه على منطقة الخليج ملأ هذا الفراغ الذي تزامن مع صعود نظام ثوري لا ينسجم مع الغرب في إيران قد يقوض نفوذه في المنطقة.

تحولت منطقة الخليج إلى منطقة صراع حقيقي، حيث دارت رحى الحرب العراقية- الإيرانية (1980 - 1988) وقد برزت الحاجة إلى عملية توحيد جديدة لبلدان الخليج تحت عنوان مجلس التعاون الخليجي كمظلة سياسية وأمنية تتحرك ضمن نسق واحد ضمن الإطار الأمني الغربي للمنطقة. وهي تعمل في الأساس على حماية الأنظمة الخليجية من أية تهديدات محتملة في ظل المنزلق الخطير الذي دخلت فيه المنطقة. ضم مجلس التعاون الخليجي الذي دعمه الغرب بشدة كل إمارات الخليج ومشايخه تحت زعامة العربية السعودية.

رمت بلدان الخليج بثقلها المادي والتعبوي والأمني لدعم العراق في تلك الحرب. وكانت العربية السعودية والإمارات بقيادة أبوظبي من أكبر الداعمين

لنظام صدام حسين أثناء الحرب العراقية الإيرانية. حيث وصلت قيمة القروض التي دفعت للعراق من كلا البلدين إلى ما يقارب 40 مليار دولار أميركي (تعادل 120 مليار دولار أميركي بالقيمة السعريّة للدولار اليوم)، وهي قروض رفض صدام حسين دفعها بحجة أنه كان يحارب بالنيابة عن بلدان الخليج.

في عام 1988 انتهت الحرب العراقية-الإيرانية وخرج كل من إيران والعراق المنهكين اقتصاديًا وعسكريًا من معادلة التأثير القوي والمباشر في المنطقة بينما تعاطم النفوذ السعودي في منطقة الخليج. ولكن لم تكد تهدأ الأوضاع حتى غزا صدام حسين، الحليف السابق للخليجيين الكويت في عام 1990 ودخلت المنطقة في دائرة جديدة من الحروب وانعدام الاستقرار.

كان من نتائج حرب الخليج الثانية تحول منطقة الخليج إلى معسكر أميركي كبير وشبه دائم، يتحشد فيه أكثر من 50 ألف جندي أميركي، ابتداءً من عمان ووصولاً إلى الكويت. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن من تواجد هذه القوات هو في الأساس لضمان الأمن الإقليمي بما يحفظ المصالح الأميركية التي كانت تتحرك في أفق تأمين تدفق آمن ومستدام للنفط من المنطقة نحو العالم، إلا أنّ تسابق تلك الإمارات والمشايخ على فتح أراضيها للقوات الأميركية يعكس أيضًا طبيعتها بلدانًا ضعيفة تتواجد في نظام إقليمي هش، غير متجانس، ومعادٍ وهو أمر يعكس عدم نجاح منظومة مجلس التعاون الخليجي من تثبيت نظام إقليمي مستقر، على الرغم من المشتريات العسكرية الهائلة. وما تزال بلدان الخليج إلى يومنا هذا تعيش هاجس الخوف من الاعتداء والقضم من جيرانها القريبين والبعيدين. وأصبحت تلك القواعد التي تستهلك مليارات الدولارات واقع حالٍ مزمنًا، يحاول توفير ضمانات أمنية لتلك الإمارات الصغيرة أمام بعضها البعض، وأمام القوى الإقليمية الأكبر منها، المتنافسة معها أو المتحالفة معها.

جدول يبين أهم القواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة في بلدان الخليج

الدولة المضيفة	اسم القاعدة / المنشأة	الدولة الأجنبية	أعداد القوات (تقريبي)	تفاصيل إضافية والمهام الاستراتيجية
قطر	قاعدة العديد الجوية	الولايات المتحدة، بريطانيا	10000	المقر الميداني للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) ومركز العمليات الجوية المشتركة. تضم طائرات تزويد بالوقود ومنظومات «باتريوت».
الكويت	معسكر عريفجان	الولايات المتحدة	13500	أكبر مركز لوجستي وإمداد للقوات البرية في المنطقة. تعد نقطة انطلاق رئيسية للدعم اللوجستي الإقليمي.
البحرين	مرفق الإسناد البحري (NSA)	الولايات المتحدة	9000	مقر الأسطول الأمريكي الخامس المسؤول عن تأمين الممرات المائية الحيوية ومكافحة القرصنة.
البحرين	قاعدة الجفير البحرية	بريطانيا	1000	أول قاعدة بحرية بريطانية دائمة «شرق السويس» منذ عام 1971، مخصصة لعمليات كاسحات الألغام والفرقاطات.
الإمارات	قاعدة الظفرة الجوية	الولايات المتحدة	5000	تستضيف مقاتلات F-22 و F-35 وطائرات استطلاع مسيرة. تعد مركزاً حيوياً للعمليات الجوية المتقدمة.
الإمارات	القوات الفرنسية (FFEAU)	فرنسا	700	تُعرف بـ «معسكر السلام»، تضم قاعدة بحرية وجوية ووحدات برية تشمل طائرات «رافال» ودبابات «لوكلير».

الدولة المضيفة	اسم القاعدة / المنشأة	الدولة الأجنبية	أعداد القوات (تقريبي)	تفاصيل إضافية والمهام الاستراتيجية
السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية	الولايات المتحدة	2700	تركز على الدفاع الجوي وتضم بطاريات صواريخ «باتريوت» لصد التهديدات الصاروخية والجوية الإقليمية.
عمان	ميناء الدقم / القاعدة اللوجستية	بريطانيا، أمريكا	1000	موقع استراتيجي خارج مضيق هرمز؛ قادر على استقبال حاملات الطائرات والغوصات النووية لدعم العمليات في المحيط الهندي.
قطر	قاعدة طارق بن زياد (الريان)	تركيا	2000	قاعدة مشتركة (قاعدة خالد بن الوليد) لتعزيز التعاون الدفاعي الإقليمي وتدريب القوات القطرية.

أدت الأزمات التي مرتّ بها المنطقة خلال الفترة (1979 - 2003) إلى تعزيز الهيمنة السعودية على مجلس التعاون وقراراته.

في قمة الحرب الباردة ساهم البلدان وبسخاء لدعم ما أطلق عليه «عملية الطوفان» وهي عملية أدارتها المخابرات الأميركية لمواجهة الغزو السوفياتي في أفغانستان خلال الفترة (1979 - 1989) عبر تجنيد عناصر جهادية متطرفة من بلدان المنطقة العربية وإرسالهم إلى أفغانستان للقتال ضد السوفييت. وقد تعهدت الرياض بالإضافة إلى عواصم البلدان الخليجية الأخرى بتمويل جانب كبير من عمليات المقاومة ضد السوفييت التي كانت تجري بدعم أميركي. وأصبحت أبوظبي والرياض مركزاً تعبويًا مهمًا لتجنيد العناصر السلفية المتطرفة وإرسالها

للذهاب إلى أفغانستان عبر باكستان.

بعد خروج السوفييت من أفغانستان، دخل البلد في حرب أهلية صارت الغلبة فيها لحركة طالبان التي نجحت في إقامة حكومتها الأولى (1996 - 2001) حيث سارعت العربية السعودية والإمارات للاعتراف بها وكانت من أوائل البلدان التي اعترفت بـ«إمارة أفغانستان الإسلامية».

بعد تفجيرات نيويورك في عام 2001 اتخذت كل من الرياض وأبوظبي مواقف داعمة للحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب، ولكن أبوظبي كانت أكثر نشاطاً وحماساً في تقديم الدعم من الرياض. بعد أن أصبح السعوديون تحت ضغط سياسي شديد بسبب مشاركة عدد من مواطنيهم في تلك الهجمات تخطيطاً وتنفيذاً. واليوم تعلن أبوظبي بأنها رأس حربة في محاربة القوى المتطرفة دينياً وقوى الإسلام السياسي، وهي تحتضن مركز صواب (SAWAB) وهو مركز متقدم في الاتصالات الرقمية تديره بالتعاون مع الولايات المتحدة لرصد الرسائل الإعلامية والتخطيط لبث رسائل مضادة للتطرف الديني وقوى الإسلام السياسي.

أثناء تحضيرات الولايات المتحدة لشن غزوها على العراق، اتخذت العربية السعودية ومعها الإمارات موقفاً معارضاً لعملية غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، ولكنهما مع بدء العمليات قدّما دعماً تعبويّاً للقوات الأميركية وحلفائها في عملية غزو العراق عام 2003.

وفاة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتغير طبيعة النظام وتوجهاته في أبوظبي

كانت وفاة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام 2003 نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في الإمارات. مرحلة تميزت بتغيرات جذرية في سياسات الدولة وتوجهاتها، وطريقة تفاعلها مع المنطقة والعالم. فبعد أن كانت سياسات الشيخ زايد المحافظة تتحرك في أفق تجنب المشاكل والأزمات أو تأجيلها، والتركيز على تثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة. تحركت الإمارات تحت قيادتها الجديدة نحو تبني سياسات اقتصادية اقتحامية وجريئة ودخلت في مسارات سياسية أكثر استقلالية مبتعدةً بشكل واضح عن تأثيرات الأخ السعودي الأكبر وجيرانها من إمارات الخليج. هذه الاتجاهات الجديدة جعلت الإمارات في وضع الانطلاق نحو دور أكبر في الساحة الدولية اقتصاديًا وسياسيًا. من المؤكد أن انعقاد الإمارات عن الهيمنة السعودية وتحركها العلني في سياسات لا تنسجم، بل تتعارض مع سياسات شركائها في مجلس التعاون الخليجي لم يرضِ الرياض، كما أنه لم يرضِ الجيران الآخرين كقطر.

وكما لاحظنا من خلال القراءة التاريخية لهذه المنطقة، فإن النزاعات تبقى مكتومة ومزمنة وإنها تنتظر الشرارة المناسبة كي تتحول إلى صراعات مثل تغير الحاكم، أو تغير موازين القوى في المنطقة أو العالم. إن أسباب الصراعات تلك لم تنته. فعقلية الهيمنة ما تزال موجودة، ولم يتم التصالح مع الإرث التاريخي المتسم بالعداء والبغضاء المتوارثة. ووسط تكديس هائل للثروة والسلاح، أصبح الحكام يتأملون قوة ممالكهم المفترضة ضمن أفق أمجاد الماضي، وما تزال التدخلات الدولية والإقليمية كما كانت دومًا عاملاً أساسيًا في ظهور هذه الصراعات أو إخفائها.

كشفت البرقيات الدبلوماسية الأمريكية عن حصول توترات شديدة في العلاقات بين أبوظبي والرياض مباشرةً بعد وفاة الشيخ زايد آل نهيان، كادت أن تطيح بمنظومة مجلس التعاون لولا جهود الوساطة التي كانت تبذلها الولايات المتحدة لتقليل حدة هذه التوترات.

ففي عام 2005 وثقت السفارة الأمريكية في أبوظبي ميشيل سيسون في برقيتها التي أسمتها "صدع آخر في مجلس التعاون الخليجي" بالتفصيل أسباب الأزمة بين أبوظبي والرياض، وهي أزمة نتجت عن معارضة العربية السعودية الشديدة لسعي أبوظبي لبناء جسر بحري يربطها بقطر عبر المياه الإقليمية لخور العديد وطبقاً للبرقية فإن الإماراتيين ذكروا بأنهم تنازلوا للسعوديين عن خور العديد ضمن اتفاقية جدة لعام 1974 ولكنهم لم يتنازلوا لهم عن مياهه الإقليمية، مما يعطيهم الحق في بناء جسر ضمن تلك المياه. وتضيف البرقية بأن الشيخ خليفة بن زايد، رئيس دولة الإمارات حينذاك كان يشعر بالغضب الشديد تجاه الموقف السعودي لأنه ينتهك سيادة الإمارات على مياهها الإقليمية. وقد استغل الإماراتيون هذه الأزمة للتذكير بعدم رضاهم عن الاتفاقية التي وقعها الشيخ زايد آل نهيان مع الملك فيصل بن عبدالعزيز مقابل نيل اعتراف العربية السعودية بدولة الإمارات. ولم يتم التصديق على هذه الاتفاقية قط من قبل الإماراتيين. وطبقاً للاتفاقية، فقد ألغى السعوديون مطالباتهم بالسيادة على واحات البوريمي مقابل تنازل أبوظبي عن قطاع ضيق من الأرض يبلغ 25 كم في خور العديد، بالإضافة إلى ذلك تنازلت أبوظبي عن حقوقها بشكل كامل في حقل زرارة النفطي الذي يسمى حقل شيبية في العربية السعودية وهو حقل يقع على الحدود بين البلدين. ويحوي الحقل 15 مليار برميل من النفط الخام و25 ترليون قدم مكعب من الغاز.

وقد ذكر الإماراتيون وطبقًا للبرقية الدبلوماسية بأن السعوديين يعرقلون أي تقارب ثنائي تقوم به بلدان الخليج الصغيرة بشكل مستقل عنهم لأنهم يخشون فقدان نفوذهم عليها كما أبلغوا الأميركيين عن نيتهم استثمار الغاز والنفط في حقل زرارة النفطي. وتضيف البرقية أن السعوديين عرقلوا في السابق مد خط أنبوب للغاز بين قطر والإمارات، وبناء جسر بحري يربط بين قطر والبحرين، ومنعوا توقيع اتفاقيات تجارة حرة ثنائية بين تلك البلدان مع بعضها البعض أو مع بلدان أخرى. وطبقًا للشيخ حمدان بن زايد فإن مساعي السعوديين لتعطيل التعاون التجاري والتطور الاقتصادي والصحي سينيهي وضع مجلس التعاون لا محالة.

في عام 2009 برزت إلى السطح أزمات أخرى، حيث شرحت برقية دبلوماسية أميركية أخرى بعنوان «صيف حار وطويل في العلاقات الإماراتية والسعودية» أشار فيها السفير الأميركي في أبوظبي حينذاك ريتشارد جي أولسون إلى سلسلة لقاءات أجراها مع مسؤولين إماراتيين كبار لمناقشة أزمات متجددة في العلاقات الإماراتية-السعودية. وبدأت هذه التوترات مع انسحاب الإمارات من نظام الاتحاد النقدي الخليجي بعد أن اتخذ قرار يجعل الرياض مقرًا له بدلاً من أبوظبي. وقد تصاعدت التوترات بعد أن أقدم السعوديون على إغلاق الحدود بين العربية السعودية والإمارات، ومنعوا المواطنين الإماراتيين من الدخول إلى الأراضي السعودية عند استخدامهم بطاقات الهوية الإماراتية، بسبب وضع خارطة للإمارات على تلك البطاقات بحدود مختلفة عن وجهة النظر السعودية. وتضيف البرقية أن أبوظبي تتعامل مع العربية السعودية على أنها التهديد الأمني الأكبر لها بعد إيران وتستمر في تحدي الضغوط السعودية عليها، ومن ذلك موافقتها على تخفيف ديونها على العراق على الرغم من المعارضة السعودية لذلك، واستضافتها مقر منظمة الطاقات

المتجددة الدولية على أراضيها. وطبقًا للبرقية فإن القيادة الإماراتية الشابة تريد التحرك بعيدًا عن التأثير السعودي وتريد بناء هوية إماراتية مستقلة وتبحث عن مساحة قيادة أوسع في المنطقة والمجتمع الدولي. وذكرت البرقية أن القيادة الإماراتية الجديدة أخبرت السفير أن الشيخ زايد قد تم الضغط عليه من قبل السعوديين أثناء وجوده في جدة عام 1974، وأنه وقع على الاتفاقية تحت الإكراه. وقد تنبأت البرقية بأن الخلافات الحدودية بين البلدين ستبقى نارًا تحت رماد.

وتشير مذكرة إماراتية موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2024 إلى عدم رضا الإماراتيين عن اتفاقية جدة لعام 1974، وأشارت هذه المذكرة صراحةً «بأن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قد ظلت منذ عام 1975 تبلغ حكومة المملكة العربية السعودية عبر الرسائل بأن أجزاءً من اتفاقية عام 1974 لا يمكن تنفيذها بصيغتها الحالية وطالبت بتعديلها». وتشير المذكرة إلى أن الإمارات أرسلت رسائل بهذا الشأن إلى الملك خالد في عام 1975 والملك فهد في عامي 1993 و1998.

في عام 2019 أصدرت الحكومة الإماراتية مرسومًا أميرياً أعلنت بموجبه منطقة الياسات محمية بحرية بمساحة إجمالية قدرها 2256 كيلومترًا مربعًا. ولكن ما بدا أنه قرار سيادي تتخذه دولة ما لممارسة حقوقها على مياهها الإقليمية تحول إلى أزمة بين الإمارات والعربية السعودية كانت تدار في أروقة الأمم المتحدة. حيث قدّمت العربية السعودية عام 2024 أي بعد مرور خمسة أعوام على صدور المرسوم الأميري الإماراتي مذكرة إلى الأمم المتحدة أكدت فيها رفضها للإعلان الوارد في مرسوم الإمارات، وعدم اعترافها بأية إجراءات أو ممارسات تتخذها الإمارات في المنطقة البحرية قبالة سواحل العربية السعودية، بما في ذلك البحر الإقليمي لها ومنطقة السيادة المشتركة بين البلدين وفي جزيرتي مكاسب والقفاي.

أدى توجس القيادة الإماراتية الحاكمة في أبوظبي الدائم من العربية السعودية ومن تنظيمات الإسلام السياسي متصاحبًا مع نزعة اقتحامية تتحرك في أفق التحول إلى وضع دولة لها شأنها في التأثير والنفوذ إلى تغييرات كبيرة في تعامل أبوظبي مع الأحداث في المنطقة والعالم بما يعنيه ذلك من استخدامها أدوات تأثير ذات خطورة كبيرة وغير تقليدية حسب تقييم الكثيرين من الخبراء المتابعين لشؤون المنطقة. إذ أن بلدًا صغيرًا لا يتجاوز عدد سكانه من المواطنين الأصليين المليون ونصف نسمة لا يستطيع لوحده أن يدير صراعات شائكة ومعقدة لمصلحته في مناطق مختلفة من المنطقة والعالم كما لا يستطيع منافسة العربية السعودية بثقلها الجغرافي والاقتصادي في أن يكون أكثر جاذبية في جلب الدعم والحماية من قبل القوى الإقليمية والكبرى. إن مفهوم الأمن القومي الذي تتبناه وتطبقه أبوظبي يمثل مقاومة كبيرة تتساوى احتمالات الخسارة فيها مع الربح وأدخلتها في صراعات دموية بالوكالة لا يمكن التحكم بنتائجها ولا انعكاساتها على الوضع الإماراتي. إن تبني مثل هذا النهج من قبل أبوظبي يجعلنا نستنتج أن هذا البلد الصغير يستشعر خطرًا وجوديًا من العربية السعودية عليه، يجعله يختار مثل هذا المسار المرهق ماليًا وسياسيًا والخطير أمنياً. خصوصًا إذا ما لاحظنا أن جلّ التحرك الإماراتي في الآونة الأخيرة يستهدف تدعيم تواجد إماراتي قوي ونشط ومنافس في مناطق رخوة في خاصة النظام السعودي وسيستمر على الأغلب في التحرك لمحاصرة الخطر السعودي ما أمكنه ذلك.

تغير الرؤية الأمريكية للمنطقة

أثار انتخاب الرئيس أوباما في عام 2008 رئيسًا للولايات المتحدة القلق لدى بلدان الخليج بعد أن تبنت الولايات المتحدة في عهده استراتيجية ما تزال تسيطر على العقل الأمريكي الحاكم إلى يومنا هذا تتعلق بالتخلي التدريجي عن منطقة الخليج كقاعدة عسكرية كبرى لها وما قد يعنيه ذلك من احتمال تخليها عن تقديم الدعم العسكري والأمني المباشر لبلدان الخليج. إذ تدرك الولايات المتحدة أن الاستمرار في صرف موارد مالية وعسكرية هائلة لتأمين منطقة الخليج لم يعد مجديًا كثيرًا لها، بعد أن نجحت في تأمين حاجتها من النفط دون الاعتماد على النفط الخليجي. وقد أدى هذا الأمر إلى إضعاف القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، فيما تبقى الأولوية الأولى للولايات المتحدة في المنطقة حماية إسرائيل من المخاطر التي قد تتعرض لها وتدعيم وضعها كقوة مهيمنة فيها. وتسعى الولايات المتحدة جاهدةً ومهيبةً لمغادرة المنطقة إلى التعاون مع إسرائيل لتصفير الأزمات في هذه المنطقة، لأنها تجد نفسها مضطرة لتغطية ساحات مواجهة مستقبلية في مناطق أخرى من العالم. خطة الانسحاب الأمريكي لا تزال تتحرك في تهيئة الظروف المناسبة لمنع نشوء أي فراغ في المنطقة قد يتحرك ضد مصالحها ومصالح حلفائها، وتتضمن هذه الخطة تحويل إسرائيل إلى شرطي المنطقة الأقوى في المنطقة وإعطاء العربية السعودية والإمارات دورًا مساعدًا لها في الخليج. إن المنطقة في طور بناء تكتلات تستطيع تغطية الفراغ الذي قد يحصل، كما حصل مع المنطقة عندما قررت بريطانيا مغادرة الخليج عسكريًا في عام 1971، أو بعد سقوط شاه إيران عام 1979.

أدى ما أطلق عليه في الغرب «الربيع العربي» في عام 2011 إلى تزعزع الثقة

لدى أغلب حلفاء واشنطن بها كضامن مستدام لاستقرار الأنظمة الموالية لها في المنطقة، بعد أن وقفت واشنطن موقف المتفرج إن لم تدعم التحركات التي استهدفت إسقاط أنظمة عربية في تونس وليبيا ومصر وسوريا. وعلى الرغم من تطابق موقفي الإمارات والعربية السعودية تجاه تلك الأحداث، بما في ذلك تأييد ابوظبيي للتدخل العسكري السعودي في البحرين، ذلك التدخل الذي حوّل مملكة البحرين إلى تابع للسعودية بشكل كامل. إلا أن هذا التدخل العسكري السعودي في البحرين أبرز قلقًا خفيًا لدى عواصم الخليج من تكرار سيناريو مشابه لما يمكن أن يحدث معهم إذا ما قرر السعوديون اجتياح إماراتهم الصغيرة بسكانها وإمكانياتها العسكرية.

عسكرة الإمارات

تحدثت مذكرة دبلوماسية أميركية كتبها السفير الأميركي في أبوظبي في عام 2009 عن أن هوس الشيخ محمد بن زايد ببناء قوات مسلحة إماراتية قوية مرتبط بقناعته بأن منطق الحرب هو المسيطر على المنطقة. ويحمل الشيخ محمد بن زايد رتبة عسكرية، وهو خريج أكاديمية ساندهيرست الملكية في بريطانيا.

في عام 2010 عين الشيخ محمد بن زايد اللواء مارك هندمارش، القائد السابق لوحدة القوات الخاصة الجوية الأسترالية مستشاراً أعلى للقوات المسلحة الإماراتية وأناط به مهمة تأسيس ما أطلق عليه «الحرس الرئاسي الإماراتي» وهي قوات خاصة إماراتية تمتلك نفس معايير قوات المارينز الأميركية والبريطانية. حيث لم يأل اللواء هندمارش جهداً في زج عشرات من الجنود الاستراليين الذين شغلوا مواقع قيادية في هذه القوة العسكرية الإماراتية. وفي عام 2011 وصف قائد القوات المركزية الأميركية، جيمس ماتيس الإمارات بأنها «اسبارطة الصغرى» في إشارة إلى صغر مساحتها وقوة إمكانياتها العسكرية.

وكان تحقيق استقصائي نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عام 2011 قد كشف أن الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي قد استحسن فكرة عرضها عليه أيريك برينس مؤسس شركة بلاكووتر الأميركية. وتتلخص الفكرة في قيام شركة بلاكووتر بتأسيس فيلق من المرتزقة الأجانب من غير المسلمين للعمل لصالح الإماراتيين أينما تطلب الأمر ذلك وبتكلفة تزيد على نصف مليار دولار أميركي. تشكلت القوة العسكرية بادئ ذي بدء بما يقارب ألف مجند أغلبهم من كولومبيا وجنوب أفريقيا وتم تدريبهم من قبل جنود وضباط متقاعدين من القوات الخاصة الأميركية والبريطانية والألمانية والفيلق الأجنبي الفرنسي وتم تمرزهم في قاعدة

عسكرية تم إنشاؤها في منطقة صحراوية نائية. نقل برنس الذي يرتبط بعلاقات قوية مع الرئيس الأميركي ترمب مقر شركته من الولايات المتحدة إلى أبوظبي للتخلص من التبعات القانونية التي تحد من عمله في تجنيد المرتزقة.

ويزدهر في الإمارات قطاع الأمن والخدمات العسكرية ومنها شركة منار للاستشارات العسكرية التي يقع مقرها الرئيس في أبوظبي وأسسها ويديرها فريدي ريو وهو ضابط سابق في الفيلق الأجنبي الفرنسي حيث كشفت تقارير صحفية في عام 2024 أنه قد عهد إلى هذا الضابط تأسيس فيلق إماراتي أجنبي على نسق الفيلق الفرنسي الأجنبي يصل تعداده إلى 3000 - 4000 مقاتل وأن عملية التجنيد كانت تتحرك في دوائر المجندين في الفيلق الأجنبي الفرنسي. ويؤشر ذلك على أن الإمارات أصبحت تتحرك أكثر فأكثر في إدارة عملياتها العسكرية والأمنية وفق أسس تجارية، على غرار النموذج الذي اعتمده الروس في خصخصة عملياتهم العسكرية والأمنية الخارجية كمنظمة فاغنز. وقد كشفت تقارير صحفية استقصائية قيام شركات تجند مرتزقة للقتال لصالح الإمارات في اليمن بتنفيذ عمليات خاصة وعمليات اغتيال طالت أكثر من 100 شخص. وهذا لا ينفي أن العربية السعودية لم تستخدم ذات الأساليب في حربها التي خاضتها في اليمن. إذ أشارت تقارير كثيرة إلى أن العربية السعودية استخدمت مقاتلين سودانيين قدروا بالألوف أثناء تدخلها العسكري في اليمن.

الذراع الإماراتية الطويلة

كشفت ملفات أبستين التي نشرت بعضاً منها وزارة العدل الأميركية نشاطاً محموداً لسلطان أحمد بن سليم رئيس مجلس إدارة شركة موانئ دبي العالمية ورئيسها التنفيذي السابق، وهو نشاط كان يتخطى وظيفته رئيساً لهذه الشركة التي تعنى بإدارة الموانئ وجوانبها التجارية والتعبوية. وقد كانت نشاطات الرجل وفقاً لهذه التسريبات أقرب ما تكون إلى دور مدير جماعة ضغط سياسي يسعى للتأثير وجمع المعلومات وبناء الشبكات لصالح الإمارات منه إلى إدارة شؤون شركة متخصصة بالموانئ. ويكشف هذا الدور جزئياً الأدوار الخفية التي تلعبها شركتا إدارة الموانئ الإماراتيتين، مجموعة موانئ أبوظبي وشركة موانئ دبي العالمية.

تسيطر الشركتان على عدد كبير من الموانئ في العالم عبر عقود تطوير وإدارة طويلة الأمد. ويلاحظ أنها تعمل وفق الاستراتيجية الإماراتية التي تبحث عن موطن قدم لها في مناطق صراعات هشة وغير مستقرة وتضعف عليها سلطة الدول أو تلك التي تسيطر عليها أوضاع حكم تعمل خارج أنظمة الدول المعترف بها. ويلاحظ كذلك أن التعامل الإماراتي هذا يتحرك وفق استراتيجية مزدوجة، فشرية موانئ دبي العالمية تدير في الأغلب الموانئ التي تقع ضمن مناطق صراعات أو تلك التي لا تخضع لسلطة حكومة مركزية معترف بها مثل موانئ بربرة وبوصاصو في القرن الأفريقي بينما تدير مجموعة موانئ أبوظبي أغلب الموانئ التي تخضع لسلطة حكومات مركزية في بلدان ذات سيادة.

تتحرك الإمارات بقوة للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الموانئ في مسارات الخطوط البحرية في المنطقة، وعلى الرغم من الجانب الاقتصادي والتقني لعمليات إدارة موانئ المنطقة، إلا أن ذلك يعطي الإمارات مناطق نفوذ وانخراطاً أكبر في

شؤون تلك البلدان والمناطق التي تقع فيها تلك الموانئ. وقد شكّلت الإمارات حزامًا ساحليًا عبر الموانئ التي تديرها تستفيد منه في دعم وإسناد عملياتها وعمليات حلفائها العسكرية والأمنية في البحر الأحمر والخليج والمحيط الهندي وخليج عدن والقرن الأفريقي.

دخلت الإمارات في عقود لإدارة موانئ سفاجة والغردقة وشم الشيخ والاسكندرية وبورسعيد في مصر. كما تطور ميناء العقبة الأردني وتديره ضمن عقد مدته 30 عامًا. ووقعت اتفاقية مع الشركة العامة لموانئ العراق لتمويل ميناء الفاو الكبير العراقي وتطويره وتشغيله وصيانته. وقد حاولت السيطرة على ميناء أبوعمامة السوداني عبر عقد قدره 6 مليارات دولار أميركي، ولكن الحكومة السودانية أعلنت إلغاءه في عام 2024 بعد التدخلات الإماراتية في الحرب الأهلية السودانية. كما تدير الإمارات ميناءي بربرة في أرض الصومال وبوصاصو في بونتلانند الصومالية وكانت القوات المسلحة الإماراتية تستخدم ميناء عصب الأريتيري ميناءً ومطارًا عسكرياً في وقت سابق.

جدول يوضح الموانئ التي تديرها الإمارات بشكل رسمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي وشرق أفريقيا

الميناء / المرفق	الدولة	المشغل الرئيسي	الدور الاستراتيجي	الحالة / نوع الاتفاقية
ميناء الفاو الكبير (البصرة)	العراق	مجموعة موانئ أبوظبي	حجر الزاوية في "طريق التنمية"	مشروع مشترك قيد التنفيذ
ميناء أم قصر (البصرة)	العراق	موانئ دبي العالمية	جسر بحري يربط دبي بالعراق	خط ملاحى مباشر
محطة الحاويات الجنوبية (جدة)	العربية السعودية	موانئ دبي العالمية	أكبر محطة حاويات في البحر الأحمر	تشغيل فعلى امتياز 30 عامًا
ميناء العقبة المتعدد الأغراض	الأردن	مجموعة موانئ أبوظبي	منفذ بحري استراتيجي للأردن	تشغيل فعلى ملكية 70%
ميناء بربرة	أرض الصومال	موانئ دبي العالمية	البوابة اللوجستية لإثيوبيا	تشغيل فعلى امتياز 30 عامًا
محطة سفاجا المتعددة الأغراض	مصر	مجموعة موانئ أبوظبي	مركز لوجستي وتعديني	قيد التطوير افتتاح 2026
موانئ الغردقة وشرم الشيخ	مصر	مجموعة موانئ أبوظبي	تطوير سياحي وتجاري	مذكرات تفاهم نهائية
ميناء دار السلام (الأرصفة 8-11)	تنزانيا	مجموعة موانئ أبوظبي	منفذ رئيسي لوسط أفريقيا	تشغيل فعلى شراكة
ميناء بوصاصو	إقليم بونتلاند الصومالي	موانئ بي أند أو (دبي)	تجارة الماشية والسلع	عقد إدارة وتطوير
ميناء مابوتو	موزمبيق	موانئ دبي العالمية	ربط الممرات التجارية للجنوب الأفريقي	تشغيل فعلى امتياز
منصة كيغالي اللوجستية	رواندا	موانئ دبي العالمية	ميناء جاف ومركز توزيع إقليمي	تشغيل فعلى
ميناء عصب	إريتريا	القوات المسلحة الإماراتية	قاعدة أمنية سابقة في البحر الأحمر	تواجد عسكري ولوجستي خارج الخدمة حاليًا

عقدة الإخوان المسلمين

يشترك كل من الإمارات والعربية السعودية في نظرة العداء نحو تنظيم الإخوان المسلمين السني، إلا أنهما يختلفان جذرياً في طبيعة ذلك التعامل، بين شر لا بدّ من استئصاله وفق الرؤية الإماراتية، وبين شر لا بدّ منه يُقَمَّح أحياناً، ويستفاد منه أحياناً أخرى وفق الرؤية السعودية.

تنظر القيادة الإماراتية في أبوظبي نظرة عداء استراتيجي لتنظيم الإخوان المسلمين ومعه تنظيمات الإسلام السياسي الأخرى، لأنها ترى فيها منافساً سياسياً استطاع أن يؤسس لنفسه جذوراً في المجتمعات الخليجية السنية مستغلاً عواطف الناس ومشاعرهم الدينية. وهي تنظيمات تمتلك القدرة والمشروع والدعم الإقليمي القوي متمثلاً بتركيا وقطر، ولديها شبكة علاقات، كل ذلك يجعلها مؤهلة لتكون بديلاً سياسياً للأنظمة الحاكمة في الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وتعيش هذه الأنظمة بفعل طبيعة تشكلها وتاريخها وذهنية قادتها هاجس الخوف من أن السماح بوجود معارضة تمتلك القدرة على طرح بدائل سياسية قادرة على الحكم سيفسح المجال للقوى الكبرى أن تستفيد منها كبديل لتلك الأنظمة عند تغير الظروف والمصالح. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح بعد سقوط بعض الأنظمة العربية تحت حكم تنظيم الإخوان المسلمين في الأحداث التي جرت عام 2011 وما بعدها.

في عام 1981 استطاع تنظيم الإخوان المسلمين السني وبدعم من نظام صدام حسين من هز أركان الحكم البعثي العلوي في سوريا كما استطاع أن يحكم السودان عبر حكم عسكري مطلق خلال الأعوام (1989 - 2019) وما يزال التنظيم

مستمراً في دعم الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني سياسياً وعسكرياً عبر تنظيماته وتشكيلاته المسلحة. فيما تمكن من حكم مصر خلال الأعوام (2012 - 2013) بالإضافة إلى ذلك فقد حكمت أحزاب سياسية ذات توجهات إسلامية قريبة من تنظيم الإخوان المسلمين تونس وما تزال تدير دفة الأمور في طرابلس في ليبيا. كما استطاع إسلاميون متطرفون أن يسقطوا نظام بشار الأسد وأن يتولوا مقاليد الأمور في سوريا.

مجالات التنافس الإماراتي السعودي

تتحرك مساحات التنافس ضمن مساحة جغرافية واسعة تشمل العديد من البلدان والمناطق تتضمن منطقة الخليج واليمن ومصر والسودان وليبيا وشمال أفريقيا وبلاد الهلال الخصيب، وتغطي جوانب اقتصادية وعسكرية وسياسية شتى. وعلى الرغم من أن البلدين يتعاونان أحياناً ضمن منظومات إقليمية مشتركة أو لتشابه مصالحهما في قضية ما، ولكن يبقى التنافس هو الأمر الغالب على طبيعة العلاقات بينهما حتى وإن عملاً معاً في نفس الساحة أو ضمن تحالفات تسعى لتحقيق أهداف مشتركة.

مصر

حوّل سقوط نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك عام 2011 مصر إلى ساحة حرب بالوكالة بين تجمع لبلدان خليجية ضم العربية السعودية والإمارات والكويت من جهة وقطر من جهة أخرى.

فمصر بوصفها البلد العربي الأكبر من حيث عدد السكان تعدّ بلدًا بالغ التأثير في منطقة الخليج. حيث ينظر الخليجيون ومن بينهم السعوديون إلى أهمية

أن تحكم مصر من قبل سلطة عسكرية قوية ولكنها معتدلة، وأن لا تتبنى أي نهج معادٍ لها ولبلدان الخليج الأخرى التي تقع تحت مظلتها. وللعربية السعودية تاريخ طويل ودموي مع مصر، إذ لن ينسى السعوديون ما فعله الجيش المصري بأجدادهم عندما دمر الدرعية عاصمة دولتهم الأولى عام 1818، ودخلت مصر الناصرية في حرب مع العربية السعودية ووكلائها في اليمن، ووصلت الأمور إلى درجة تدبير العربية السعودية محاولة اغتيال للرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر عبر محاولة تفجير طائرته عام 1958.

في عام 2011 وفي عشية سقوط نظام حسني مبارك أعربت كل من العربية السعودية والإمارات وبشكل رسمي عن رفضهما لأية تغييرات جوهرية تمس وضع النظام الحاكم في مصر، بينما دعت قطر الرئيس حسني مبارك إلى تقديم استقالته. ولكن النظام لم يتمكن من النجاة، وبدأت التوترات تطفو على السطح بين النظام الجديد في مصر والعربية السعودية. في عام 2012 أوقفت الرياض مساعدات إلى مصر كانت قد وعدت بها سابقاً، كما استقبلت أبوظبي أحمد شفيق المرشح في الانتخابات الرئاسية بعد أن فشل في تحقيق فوز في الانتخابات ضد منافسه محمد مرسي الذي كان ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. وفي توجهه مضاد قررت الدوحة ضخ 8 مليارات دولار أميركي لمساندة الحكومة الإخوانية الجديدة وهو أمر لم ترض عنه العربية السعودية والإمارات. في عام 2013 أطاح انقلاب قاده ضباط في الجيش المصري بنظام محمد مرسي، حيث سارعت الرياض وأبوظبي والكويت مجتمعة إلى دفع 12 مليار دولار أميركي مساعدات مالية لنظام المشير عبدالفتاح السيسي الذي تشاء الصدف أن يكون الملحق العسكري المصري السابق في الرياض، وقد تعهدت العربية السعودية بأن تغطي كل الاستقطاعات المالية التي قد تطال المساعدات الأميركية لمصر.

تحاول كل من العربية السعودية والإمارات التأثير على القرار المصري عبر انخراط واسع النطاق ضمن استثمارات مالية كبيرة في مصر، وتعد الإمارات أكبر مستثمر في مصر وبمبلغ مقداره 35 مليار دولار أميركي تشمل إدارة موانئ مصرية وتطوير منطقة رأس الحكمة. من المؤكد أن النزاع الإماراتي-السعودي سيلقي بظلاله على علاقات كل من البلدين بمصر، وسيحاول كل طرف بما لديه من أدوات ضغط وتأثير أن يستميل مصر إلى جانبه ضد الطرف الآخر، ومن المرجح أن المصريين كعادتهم سيلعبون هذه اللعبة بمهارة شديدة ووفقاً لمصالحهم.

بعد الأزمة الأخيرة مع الإمارات، تحرك السعوديون بذكاء لجر المصريين إلى جانبهم ضد الإمارات حينما اختاروا التواجد الإماراتي في منطقة القرن الأفريقي وأبرزوا نقاط التعاون بين الإمارات وأثيوبيا التي تنظر إليها مصر بكثير من الشك حول تعاملها مع قضية مياه النيل. وتتحرك العربية السعودية حالياً على وضع أسس تشكيل تحالف عسكري استراتيجي بينها وبين مصر والصومال لمحاصرة النفوذ الإماراتي في البحر الأحمر.

وتشير تقارير أن العربية السعودية ومصر بصدد الانتهاء من تشكيل تحالف أممي وعسكري ضد التحركات الإماراتية في منطقة البحر الأحمر مع الصومال الذي لا يرتاح للتواجد الإماراتي على أراضي إقليم أرض الصومال، كما وحّد البلدان موافقهما الداعمة للصومال تجاه وحدة أراضيها بعد اعتراف إسرائيل باستقلال إقليم «أرض الصومال».

القرن الأفريقي

تحاول أبوظبي تثبيت موطن قدم لها في القرن الأفريقي بعيداً عن حكومة الصومال الاتحادية في مقديشو التي ترتبط بعلاقات مع العربية السعودية وذلك عبر تكوين علاقات قوية مع الأقاليم الصومالية الأخرى مثل إقليم أرض الصومال الذي اعترفت به إسرائيل كدولة مستقلة مؤخراً وإقليم بنتلاند. وقد قامت الإمارات بإنشاء قاعدة عسكرية لها في ميناء بربرة في إقليم أرض الصومال، وقامت مجموعة موانئ دبي باستثمار مبلغ نصف مليار دولار لتطوير ذلك الميناء وإدارته. وكانت الإمارات قد حصلت في وقت سابق على حقوق إدارة ميناء بوصاصو الذي يقع تحت سيطرة إقليم بنتلاند، وهو إقليم تم إنشاؤه في عام 1998 ويشبه في وضعه إلى حد كبير وضع إقليم كردستان العراقي حيث يتمتع بسلطات واسعة في إدارة شؤونه ضمن الصومال الاتحادي. وكانت الإمارات تمتلك قاعدة عسكرية للدعم الجوي والتعبوي في بوصاصو قبل أن تقوم بتفكيكها في شهر كانون الثاني 2026.

في عام 2015 أقامت الإمارات قاعدة جوية كبيرة في ميناء عصب الأريتيري، ضمت مستشفى ميدانياً ومرابض طائرات ومواقع لخزن وتحشيد المدرعات. وكان يعد مركزاً تعبويًا هاماً يدعم العمليات العسكرية الإماراتية في ليبيا والسودان واليمن. ولكن تم تفكيك هذا المعسكر الجوي عام 2021 لأسباب تتعلق بتفاهم إماراتي أثيوبي أفضى إلى اقتناع الإمارات بالسيطرة على ميناء بربرة في إقليم أرض الصومال مع إعطاء حصة من الميناء لأثيوبيا.

إقليم كردستان العراقي

يعد إقليم كردستان منطقة مهمة للنشاط الإماراتي لقربه من تركيا التي ينظر الإماراتيون إليها بشك وريبة بحكم قرب علاقاتها مع تنظيمات الإخوان المسلمين، وللإقليم تأثير قوي على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية في العراق ويحتفظ بعلاقات مع إيران وتركيا وله امتداد في المناطق الكردية في سوريا. وتبعًا للنمط السائد الذي يلاحظ على السلوك الإماراتي، فإن الإمارات تبحث عن حلفاء لها في المناطق والتنظيمات غير مكتملة الشروط لتكون دولًا قائمة بذاتها كمناطق الحكم الذاتي أو تلك التي تستقل إسميًا بفعل هشاشة الأنظمة الحاكمة أو الحروب الأهلية. تعد الإمارات ثاني أكبر مستثمر في إقليم كردستان بعد تركيا، حيث تتركز استثماراتها في قطاعات النفط. وقد وقَّع الطرفان مذكرات تفاهم تتعلق بتقديم الإمارات مساعدات للإقليم في مجال العمليات الحكومية والخدمات الرقمية، كما تقوم القيادات الكردية بزيارات متكررة إلى أبوظبي تستقبل هناك على أعلى المستويات.

السودان

أدى اندلاع النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تداعيات ومآسٍ إنسانية. فقد أدى هذا الصراع إلى مقتل ربع مليون سوداني وتشريد ما لا يقل عن 15 مليون نسمة وإخراج 17 مليون طفل من النظام التعليمي وانتشار المجاعة وسوء التغذية بين ما يقارب 25 مليون نسمة.

شهد السودان عقودًا من الاضطراب السياسي والاقتتال بعد أن أحكم المشير عمر البشير الذي كان مرتببًا بجماعة الإخوان المسلمين سيطرته على مقاليد الحكم في السودان عبر انقلاب عسكري عام 1989. قام نظام البشير في عام 2013 بتشكيل

ميليشيات «قوات الردع السريع» من قبائل الجنجويد من أجل السيطرة على التمرد الذي كان قائماً في مناطق دارفور. أصبحت هذه الميليشيات تحت قيادة محمد دقلو «حميدي». حيث تميزت هذه الميليشيات بالقسوة. وتعود العلاقة بين الإماراتيين والسعوديين وقوات الدعم السريع إلى الأيام الأولى للتدخل العسكري السعودي في اليمن خلال الفترة (2016 - 2017) حيث تم الاتفاق مع نظام المشير البشير على إرسال قوات من ميليشيات الدعم السريع التي كانت جزءاً من المنظومة العسكرية السودانية إلى اليمن للقتال لصالح الإماراتيين والسعوديين ضد نظام الحوثيين هناك، حيث قدرت بعض التقارير أن عديد تلك القوات قد وصل إلى 40 ألف مقاتل وقد وفّرت مشاركة هذه القوات في معارك اليمن موارد مالية وخبرات قتالية وعلاقات مع القيادات العسكرية الإماراتية والسعودية جعلها في مركز أقوى وأكثر استقلالية عن المركز في السودان.

سقط نظام البشير في عام 2019، ليكون سقوطه بداية حرب أهلية طاحنة في السودان. ومع استمرار العنف وتطور الأحداث في السودان فقد تحولت ميليشيات الدعم السريع إلى قوة مستقلة عن السلطة في الخرطوم وأصبحت تتصرف كحاكم خارج نظام الدولة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وهي مناطق تتميز بوفرة المعادن ومنها مناجم الذهب. فتح تفجر الصراع بين الفريق عبدالفتاح برهان الضابط في الجيش السوداني الذي أطاح بالحكومة التي تشكّلت بعد سقوط نظام البشير والفريق أول محمد دقلو حميدي قائد ميليشيات الدعم السريع في عام 2023 الباب على مصراعيه لأبوظبي للتدخل في ذلك الصراع إلى جانب ميليشيات الدعم السريع. مدفوعاً بشكل أساس لتثبيت نفوذها في منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا ولمواجهة أي تمدد للإخوان المسلمين وقوى الإسلام السياسي، والسيطرة

على المعادن والموارد الاقتصادية في السودان وتشكيل ميليشيات موالية للإمارات تكون جزءاً من الفيلق الأجنبي الإماراتي يمكن استخدامها أينما تطلب الأمر ذلك. وكان التدخل مكشوفاً إلى درجة أنه تم تأشيرته في تقرير لمراقبة العقوبات أصدرته الأمم المتحدة في 2024 بالإضافة إلى مطالبة أعضاء في الكونغرس الأميركي لفرض حظر أميركي على تصدير الأسلحة إلى أبوظبي بسبب دورها المؤجج للعنف في السودان. وتستمر الحرب بالوكالة بين الإمارات التي تدعم حميدي من جهة والعربية السعودية ومصر اللتين تدعمان البرهان من جهة أخرى من دون أن تلوح في الأفق أية بوادر انفراج في الشأن السوداني.

ليبيا

تعاملت بلدان الخليج بازدواجية كبيرة في تعاملها مع الأحداث التي رافقت ما أطلق عليه «الربيع العربي». إذ تدخلت بقوة وتحت قيادة سعودية في إيقاف التغيرات السياسية التي صاحبت الانتفاضات الجماهيرية في كل من مصر والبحرين، بينما تدخلت بشكل مباشر لتغيير الأنظمة في ليبيا وسوريا.

في عام 2011 وحّدت العربية السعودية والإمارات وقطر جهودها لإسقاط نظام القذافي، ولكن بعد عام 2014 أخذت الأمور مجرىً آخر. إذ أدى الفراغ الذي أحدثه سقوط نظام القذافي إلى تحول هذا البلد إلى حلبة صراع داخلي يشعل أواره تدخل عميق وواسع لقوى إقليمية ودولية تتنافس من أجل مصالحها وتتنهز الفرص للحصول على مكاسب اقتصادية واستراتيجية فيه. وأصبحت ليبيا أرضاً خصبة تتنازع تركيا وقطر وروسيا ومصر والإمارات وبلدان أوروبية المصالح فيها. وفي خضم انعدام الاستقرار هذا لن يكتب لليبيا النجاح للخروج من وضعها دولةً فاشلة وممزقة.

تتصارع قوتان سياسيتان وعسكريتان على السلطة في ليبيا. ففي طرابلس تتمركز حكومة الوحدة الوطنية بزعامة عبدالحميد الدبيبة المدعومة من تركيا وقطر، وهي سلطة معترف بها من قبل الأمم المتحدة. أما في بنغازي في الشرق فتسيطر القيادة العامة للقوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر المدعومة من الإمارات وروسيا ومصر وإلى حد ما العربية السعودية على شرق ليبيا وصولاً إلى الجنوب. وتعد هذه المنطقة منطقة فاصلة في الداخل الليبي ضد تمدد الإخوان المسلمين باتجاه الحدود المصرية.

ويمكن فهم التفكير الإماراتي في تدخله في كل المناطق التي يتدخل فيها بما في ذلك ليبيا رغم كلفته العالية بمحورية جهود الإمارات لاستئصال قوى الإسلام السياسي ومنها تنظيم الإخوان المسلمين (على الرغم من أن ذلك يستخدم في أغلب الأحيان كمسوِّغ كي يغطي على الأفعال غير المشروعة التي تقوم بها الإمارات أو وكلاؤها) بما يعنيه ذلك من تحجيم دور القوى المنافسة لها. وهي بذلك دائماً البحث عن موطئ قدم تستطيع من خلاله أن تصبح لاعباً سياسياً وأميناً مركزياً في صناعة القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية المتعلقة بتلك المناطق. وذلك يعطيها وضعاً تمييزياً يؤهلها لكسب وضع الشراكة الاستراتيجية مع بلدان ذات تأثير مهم في المنطقة والعالم مثل الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر.

للإمارات تواجد عسكري مهم في شرق ليبيا ضمن تعاونها المباشر مع المشير خليفة حفتر. وتضع الإمارات نصب عينيهما السيطرة على إقليم برقة الشرقي الذي يمتد من الحدود المصرية شرقاً إلى منطقة سرت حيث منابع النفط الليبي وبنغازي غرباً وجنوباً إلى الحدود الليبية مع السودان وأثيوبيا وبلدان الساحل الأفريقي.

رسخت أبوظبي وجودها العسكري في ليبيا عام 2014 من خلال زيادة دعمها

العسكري للمشير حفتر. حيث تم تحديث قاعدة الخادم العسكرية وتوسعتها من قبل الإماراتيين. وأصبحت القاعدة التي تبعد 100 كم شرق بنغازي قاعدة دعم تعبوي وعسكري تدار من قبل الإماراتيين لدعم قوات المشير حفتر وميليشيات الدعم السريع في السودان. وتضم القاعدة مخازن كبيرة من المسيرات والمعدات العسكرية والعتاد التي يتم نقلها من قاعدة الظفرة الإماراتية عبر شركات نقل جوي مسجلة في الإمارات.

مع اشتداد الصراع في ليبيا خلال الأعوام (2019 - 2020) اتفقت العربية السعودية والإمارات ومصر على زيادة دعمها للمشير حفتر. حيث قدمت العربية السعودية مساعدات مالية بينما تدخلت الإمارات عسكرياً بشكل مباشر في هذا الصراع. وقد رصدت منظمات دولية حركة دؤوبة لإمدادات الأسلحة إلى قاعدة الخادم بواقع ألوف الأطنان قادمة من قواعد الظفرة وسويحان في الإمارات وعصب في أريتريا في عام 2020. ونفذت طائرات إماراتية مقاتلة هجمات ضد القاعدة التركية في مطار الوطية العسكري، بينما وجهت مسيرات إماراتية ما يقارب 900 ضربة في الداخل الليبي أثناء اشتداد المعارك بين الأطراف المتنازعة هناك. ويفرض قرار مجلس الأمن الدولي 1970 لعام 2011 حظراً على تصدير الأسلحة للأطراف المتصارعة في ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك تستثمر شركات إماراتية في نشاطات الإعمار وتأسيس البنى التحتية في المناطق التي يسيطر عليها المشير حفتر من بينها بناء محطات طاقة شمسية. بينما لم تتمكن الإمارات من الحصول على حصة ضمن منافسة أجريت للحصول على تراخيص نفطية منحها حكومة الدبيبة لشركات قطرية وتركية وبريطانية وإيطالية في عام 2026.

اليمن

يمكن القول إن اليمن كانت هي القشة التي قصمت ظهر بعير التحالف السعودي-الإماراتي الذي كان ينوء بأثقال لا قبل له بها. فبعد أن حققت الإمارات مصالحها في اليمن ومنها طرد الحوثيين من مدينة عدن ومينائها، وتثبيت سيطرتها على ميناء المكلا، وترتيب أوضاع القوى الموالية لها في اليمن ومن بينها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ينادي بانفصال جنوب اليمن، وتثبيت وجودها في جزيرة سقطرى، قرّرت فجأة في عام 2019 سحب قواتها التي كانت تدعم التدخل السعودي العسكري ضد الحوثيين. وقد وجّه هذا القرار ضربة قوية إلى صفو العلاقات بين البلدين.

تنظر العربية السعودية بحساسية مفرطة نحو اليمن، ليس فقط لأنه يجاورها بحدود تتجاوز 1400 كم، بل لأن هنالك تاريخاً دموياً بينهما لا يستطيع أي من البلدين نسيان مرارته، ومن ذلك نجاح اليمنيين في عام 1764 في الوصول إلى الدرعية وهزيمتهم المجاميع السعودية في معركة حائر سبع، وهي معركة تكبد فيها السعوديون خسائر فادحة أجبرتهم على إيقاف غزواتهم لفترة من الزمن. ولا يستطيع اليمنيون على اختلاف طوائفهم وانتماءاتهم تخطي ألم خسارتهم لإقليم نجران الذي استطاع السعوديون الاستيلاء عليه بقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود وميليشياته من الإخوان خلال الفترة (1931 - 1934). وكما هو الحال في أغلب حروب المنطقة فقد دخلت العربية السعودية مرة أخرى في حرب بالوكالة مؤيدةً لحكم الأمة الزيديين في حربهم ضد الجمهوريين الذين كانوا يحظون بدعم من جمال عبدالناصر خلال الأعوام (1962 - 1970).

استراتيجيًا تتخوف العربية السعودية من يمن قوي ليس لها نفوذ أو تأثير عليه، ناهيك عن وجود وضع معادٍ لها هناك. إن أي انعدام للاستقرار في اليمن الذي يتجاوز عدد سكانه 45 مليون يمثل تهديدًا للأمن القومي السعودي حسب وجهة نظر الرياض. تأريخيًا لم تشجع العربية السعودية يمنًا موحدًا بين طرفيه الشمالي والجنوبي وقد سعت في خلال فترات متعددة من تسعينيات القرن الماضي إلى دعم محاولات الانفصال التي كان يقودها أعضاء سابقون من الحزب الاشتراكي اليمني في عدن.

تتفق الإمارات مع العربية السعودية في سياسة تشجيع انفصال جنوب اليمن عن شماله. ولكن الخلاف بين البلدين يتحرك في أفق من ستكون له الكلمة الفصل في هذا اليمن الجنوبي أو الشمالي، الإمارات أم العربية السعودية. إذ تتوجس الرياض خيفة من هيمنة أبوظبي على القرار اليمني الجنوبي وتوجيهه ضد المصالح السعودية. وتواجه العربية السعودية وضعًا لا تحسد عليه في اليمن، فهي تواجه صنعاء التي يحكمها الحوثيون من جهة وستواجه يمنًا جنوبيًا يتحرك في أجزاء منه ضمن النفوذ الإماراتي المضاد لها من جهة أخرى.

الحرب الأهلية اليمنية والتدخل السعودي الإماراتي

في بداية عام 2015 بدأت الحرب الأهلية في اليمن عندما تمكن ثوار من حركة أنصار الله الحوثية الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة بإيران من اجتياح القصر الحكومي في صنعاء. اضطر الرئيس عبدربه منصور هادي لتقديم استقالته وفرّ إلى مدينة عدن ومنها إلى العربية السعودية بعد أن نجح الحوثيون في السيطرة على المدينة. وفي شهر آذار من العام نفسه أطلقت العربية السعودية حملة ضخمة ضد اليمن تمثلت بفرض حصار اقتصادي وشن ضربات جوية واسعة النطاق ضد

الحوثيين ومناطق سيطرتهم وبمساعدة تقنية واستخبارية أميركية وغربية. وحسب بيانات الأمم المتحدة فقد أدت هذه الحملة إلى مقتل ما يزيد على 300 ألف يمني خلال الفترة (2015 - 2022) لقي أكثر من نصفهم حتفه بسبب الجوع والمرض. وأدت تلك الحرب إلى اعتماد ثلثي السكان على مساعدات غذائية من أجل البقاء على قيد الحياة، بينما يكابد 5 ملايين يمني الجوع بشكل يومي في اليمن.

أدت التدخلات السعودية والإماراتية والإيرانية المتنافسة في اليمن إلى تعقيد مسارات الحرب الأهلية اليمنية، وحوّلتها إلى حروب بالوكالة تداخلت فيها العوامل الإيديولوجية والقبلية والسياسية والشخصية. وقد أعطى تحوّل بعض المناطق اليمنية إلى بؤر لتنظيم القاعدة خصوصًا في أجزاء من حضرموت ذريعة لتدخل إقليمي ودولي هناك.

شجّع الإماراتيون تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2017، وهو تنظيم سياسي موالٍ للإمارات يتبنى بقوة الدعوة إلى انفصال الجنوب اليمني وتأسيس دولة مستقلة فيه، وبالإضافة إلى ذلك فإن أبوظبي تدعم قوات النخبة الحزمية وقوات النخبة اليمنية وهي فصائل مقاتلة تتحرك في أجزاء مختلفة في اليمن. وحسب تقديرات الاستخبارات الأميركية فإن عدد المسلحين اليمنيين الذين تدعمهم الإمارات والعربية السعودية يصل إلى 300 ألف مقاتل.

في عام 2019 خاض المجلس الانتقالي الجنوبي بزعامه عيدروس الزبيدي المدعوم إماراتياً قتالاً دموياً ضد قوات عبدربه منصور هادي المدعوم من السعودية وتمكن وبمشاركة عسكرية إماراتية من السيطرة على أغلب مناطق عدن بما في ذلك القصر الرئاسي ورفضت قواته الانسحاب من المدينة رغم طلب السعوديين منها ذلك. وفي عام 2022 قررت العربية السعودية إنهاء عملياتها العسكرية المباشرة في

اليمن. وقد تزامن ذلك مع تقديم الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي استقالته وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي المدعوم سعودياً برئاسة رشاد العليمي. تشكّل هذا المجلس من 8 أشخاص يمثلون تنظيمات واتجاهات سياسية متعددة من بينها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعد الذراع السياسي للإخوان المسلمين ويحظى بدعم سعودي في اليمن وزعيم المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات عيدروس الزبيدي ونائبه فرج سالمين البحسيني. وفي نفس العام توسطت الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار بين مجلس القيادة الرئاسي، وهو الجهة التي تعترف بها الأمم المتحدة كحكومة رسمية في اليمن وحكومة أنصار الله الحوثية في صنعاء.

في أواخر 2025 شن المجلس الانتقالي الجنوبي وحلفاؤه هجوماً مسلحاً سيطر من خلاله على حقول النفط اليمنية وتمدد في مقاطعتي حضرموت والمهرة اللتين تحاذيان الأراضي السعودية. وقد أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي أثناء شنه هذه الحملة عن أهدافه التي تمثلت في القضاء على نشاطات تنظيم القاعدة في وادي حضرموت، وقطع ممرات التهريب التي يستفيد منها الحوثيون، ومنع تحول الجنوب اليمني إلى ساحة لتهديد الأمن الإقليمي، ومن أن يكون ملاذاً آمناً للإرهاب وشرياناً تعبويّاً للحوثيين. تمكنت قوات المجلس المدعومة من الإمارات من اجتياح أغلب مناطق محافظة حضرموت ومنها مدينة سيئون ثاني أكبر مدن محافظة حضرموت التي كانت خاضعة لسيطرة حزب التجمع اليمني للإصلاح ذي التوجهات الإخوانية.

اعتبرت العربية السعودية هذا التحرك بمثابة تحرك إماراتي يستهدف نفوذها في اليمن الجنوبي، خصوصاً أن الإمارات كانت تسيطر عبر وكلائها على الشريط

الساحلي الجنوبي لليمن بما في ذلك عدن وميناء المكلا وميناء المخا وجزيرة سقطرى. وقد أدى ذلك إلى تفجّر الصراع ليتحول إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين بعد أن كان يتحرك ضمن مساحة القتال بالوكالة.

في 2025/12/25 أصدرت وزارة الخارجية السعودية بياناً شديد اللهجة طالبت فيه الإمارات بسحب قواتها العسكرية من اليمن وخلال 24 ساعة، بعد أن أعربت عن «أسفها» للضغط الذي مارسته الإمارات على المجلس الانتقالي الجنوبي للقيام بمهام عسكرية على حدود العربية السعودية الجنوبية في محافظتي حضرموت والمهرة. وقد أشارت إلى رصدتها تحريك سفن محملة بالأسلحة والعربات الثقيلة من ميناء الفجيرة الإماراتي إلى ميناء المكلا اليمني. حيث قام الطيران السعودي بقصف تلك السفن ومواقع كانت تحت سيطرة الإماراتيين وحلفائهم.

وذكّر البيان «بأن أي مساس أو تهديد لأمنها (العربية السعودية) الوطني هو خط أحمر لن تتردد المملكة حياله في اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهته وتحيينه». وقد تحركت الفصائل المساندة سعودياً وتحت غطاء جوي سعودي للسيطرة على المناطق التي اجتاحتها القوى الموالية للإمارات. حيث انسحب العيدروس الزبيدي زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي إلى أبوظبي. ويبدو من لغة البيان الرسمي السعودي الذي أشار إلى قرارات أممية بشأن اليمن، أن العربية السعودية ما تزال تمارس اللعبة السياسية -في اليمن ورسمياً على الأقل- وفقاً للقانون الدولي الذي تتآكل قواعده بشكل متسارع في ظل التغيرات التي يشهدها العالم.

في بداية عام 2026 أعلنت الإمارات أنها استكملت سحب «فرق مكافحة الإرهاب» الإماراتية من اليمن، بما في ذلك من جزيرة سقطرى. وعلى الرغم من

هذه الخطوات ستبقى اليمن ساحة مواجهة مفتوحة بين الرياض وأبوظبي، ولا يتوقع أن الإمارات ستتخلى بسهولة عن نفوذها أو حلفائها في هذا البلد الذي تمزقه الحروب.

أزمة قطر

نشرت وكالة الأنباء القطرية على موقعها الرسمي في شهر أيار عام 2017 مقتطفات من حديث لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني انتقد فيه التوترات مع إيران وأبدى تفهمه لحزب الله وحماس وانتقد الرئيس الأميركي ترمب وأعلن دعمه لجماعة الإخوان المسلمين. لم تمر هذه التصريحات دون رد فعل رغم نفي القطريين صحة الخبر وتكذيبهم إياه إلى درجة دفعتهم إلى الاستعانة بخبراء من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي لإثبات أن موقع وكالة الأنباء قد تم اختراقه. لم ينتظر السعوديون طويلاً إذ قررت العربية السعودية ومعها الإمارات ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر بعد أن اتهمت الحكومة القطرية بأنها تدعم الإرهاب. وقد تطورت الأزمة لاحقاً إلى مستوى فرض حصار على قطر وتهديدات بتدخل عسكري فيها مما استدعى تدخل إيران وتركيا دعماً لقطر.

كانت قطر جزءاً من الحملة العسكرية التي قادتها العربية السعودية ضد اليمن، ولكنها أعلنت انسحابها بعد أن أنهت العربية السعودية مشاركة القوات القطرية في حملتها العسكرية في اليمن عام 2017. ولم تخف قطر فيما بعد انتقاداتها للاستراتيجية السعودية-الإماراتية في اليمن على لسان أميرها الذي وصف سلوك التحالف السعودي في اليمن بأنه «يدير سجوناً سرية وتعذيباً وهنالك أجنادات متضاربة بين دول التحالف».

ولكن سرعان ما اتجهت العربية السعودية اتجاهاً معاكساً وأعدت العلاقات مع الدوحة في عام 2021 بعد وساطات إقليمية وضغوط أميركية كانت تتخوف من أن يتحول هذا الصدع بين حلفائها الإقليميين إلى وضع تستفيد منه إيران. ولكن التوتر الذي بدأ يرسم ملامح العلاقات السعودية-الإماراتية كان العامل الأكثر تأثيراً في توجه العربية السعودية لتطبيع علاقاتها مع قطر، حيث أثار قرار التقارب هذا امتعاض أبوظبي التي رأت فيه تحركاً سعودياً-قطرياً ضدها.

صعود الأمير محمد بن سلمان وتغير بنية النظام السعودي

عندما يتحدث الإماراتيون مع نظرائهم الغربيين، فإنهم دائماً ما يطرحون تمايزهم عن جيرانهم السعوديين بأنهم متسامحون ويقفون بالضد من الإسلام السياسي عكس السعوديين الذين كانوا يتهمونهم بالتعصب والتزمت الديني. ولكن صعود الأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد في عام 2015 وولياً للعهد عام 2017 غيرَ النظرة التي كانت سائدةً عن الحكم السعودي للعربية السعودية ولقرون ونجح في سحب البساط من تحت أقدام الذين كانوا يستغلون الصورة الذهنية السائدة عن العربية السعودية بأنها بلد تحكمه الفتاوى المتشددة للشيوخ الحنابلة الوهابيين. إذ شهد البلد مع مجيئه تغيرات سريعة ومفاجئة لم يتوقعها أكثر المراقبين تفاؤلاً. فقد نجح محمد بن سلمان مرحلياً على الأقل في إنهاء الدور الذي كانت تقوم به المؤسسة الدينية الوهابية في تسيير المجتمع والسياسة. وهو دور شكّل طبيعة النظام السعودي السياسي والاجتماعي وشكّل شخصية الإنسان السعودي لعقود. ويحكي ظهور هيئة الترفيه في عام 2016 على أنقاض هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مشهداً كوميدياً لحجم التغيير الكبير والمفاجئ الذي طرأ على الحياة اليومية في العربية السعودية في تحولها من

بلد يسيطر عليه الفكر السلفي الوهابي إلى بلد متحرر من ضغوط ذلك الفكر وفتاواه وتوجيهات رجاله.

في أواخر عام 2022 اجتمع الأمير محمد بن سلمان بمجموعة من الصحفيين السعوديين على أن يبقى حديثه معهم طي الكتمان. ويبدو أن التسريب للحديث قد جرى بشكل مقصود لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية القريبة من دوائر صناعة القرار الجمهوري في الولايات المتحدة. وقد كشف محمد بن سلمان عن مدى السوء الذي وصلت إليه العلاقات بينه وبين القيادة الإماراتية في أبوظبي. حيث ذكر بأن الإماراتيين قد غدروا بالعربية السعودية، وأنه سيري الإماراتيين ما سيفعله بهم بعد أن أرسل إليهم مطالب عليهم أن ينفذوها وإلا فسيعرضون لعقوبات أكبر بكثير من الذي حصل مع قطر.

التنافس الاقتصادي

للعربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى صناديق سياسية واستثمارات دولية هائلة تقدر بترليونات الدولارات. وتصل الثروة المتراكمة في صناديق العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر إلى أكثر من 4 ترليون دولار أميركي، تستحوذ الإمارات والعربية السعودية على أكثر من نصفها. وتعد مسألة تطوير الثروات الاقتصادية نطاقًا تنافسيًا كبيرًا بينهما. إذ يتنافس البلدان دوليًا وإقليميًا على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية والزراعية والطرق والنقل والشحن الجوي والبحري والبري والذكاء الاصطناعي والصناعات العسكرية والسياحة وغيرها من جوانب تعد محركات اقتصادية في عالمنا اليوم.

أصبحت العربية السعودية أكثر تركيزاً على تطوير أوضاعها الداخلية، وتكريس ريادتها في المنطقة عبر تطوير اقتصاد قوي ومتنوع لا يعتمد على النفط. وعلى الرغم من نأي العربية السعودية بنفسها عن التدخل في بعض الملفات الإقليمية، إلا إن ذلك لم يغير العقلية المسيطرة على القيادة السعودية وتوجهاتها في الهيمنة على جيرانها في الخليج، ربما لأنها ترى فيهم جزءاً من تاريخها ومنطقة لنفوذها. وتسعى الرياض إلى أن تكون هي العاصمة، عاصمة الخليج السياسية والاقتصادية وصاحبة القرار في المنطقة.

يضع المشروع الطموح «رؤية السعودية 2030» الذي تتبناه العربية السعودية الرياض مركز ثقل اقتصادي وسياسي وعسكري. هذا الفهم جعل العربية السعودية تجتهد في صياغة استراتيجيات تنافسية تخفف من الوضع التمايزي المنافس لجيرانها وخصوصاً الإمارات. هذه الاستراتيجيات التي تنطلق من عقيدة «السعودية أولاً» تعيد إلى الأذهان، وخصوصاً أذهان العقل الحاكم الإماراتي والقطري والكويتي عمليات الغزو والتوسع والهيمنة السعودية في الماضي التي كانت تبرز مع صعود زعامات سعودية قوية، وتأريخياً كان العامل الاقتصادي أحد عناصر هذه الهيمنة وأسبابها. وتحت زعامة محمد بن سلمان، تأخذ هذه الهيمنة أبعاداً وأشكالاً جديدة. وهو أمر انتبه إليه الإماراتيون والقطريون منذ زمن طويل نتيجة التاريخ الطويل من الأزمات بينهم وبين السعوديين. إذ إن تبعات هذه الرؤية السعودية تعيد إنتاج التوترات بين إمارات الخليج والرياض، وإن نتائجها تجعل هذه البلدان الصغيرة في وضع الصراع من أجل البقاء والنجاة كأنظمة حاكمة ومستقرة وذات سيادة.

في عام 2021 طفت إلى السطح خلافات سعودية-إماراتية أثناء اجتماع أوبك،

حيث أصرت الإمارات على الوقوف بوجه اتفاق رتبته العربية السعودية مع روسيا لم يأخذ بالحسبان رغبة أبوظبي في زيادة الإنتاج بنسب أعلى. وقد عكست هذه الخلافات مدى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين بعد عامين من سحب الإمارات قواتها العسكرية من اليمن دون التنسيق مع السعوديين.

أعلنت الحكومة السعودية في عام 2021 عن عزمها «على إيقاف التعاقد مع أية شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي في المنطقة في غير المملكة ابتداء من 2024/1/1، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها». وحسب المعطيات المتوفرة فإن دبي تستضيف ما يقارب 80% من الشركات الدولية التي لها أعمال ومصالح في المنطقة. ولكن هذه التوجهات السعودية مقترنةً بحزمة تشجيعية تشمل إعفاءات ضريبية كاملة لمدة 30 عامًا وفترة سماح تمتد لمدة 10 أعوام تستطيع هذه الشركات العمل فيها دون الحاجة إلى توظيف مواطنين سعوديين تعمل بشكل واضح ضد الإمارات لتفريغها من هذه الشركات مما يعنيه ذلك خسارة الإمارات موقعها كمركز إقليمي للشركات الدولية الكبرى.

أعدت الشركات الدولية العاملة في المنطقة تموضعها بما يمكنها من مواصلة العمل في البلدين دون أن تضطر إلى مغادرة دبي أو خسارة أعمالها في العربية السعودية. وبحلول عام 2026 فإن أكثر من 700 شركة دولية أسست مقرات لها في الرياض أو نقلت مقراتها إليها بشكل كامل. كما أقدمت العربية السعودية على تضييق الخناق على الشركات الإماراتية المتخصصة بالشحن الجوي من العمل في العربية السعودية بالإضافة إلى التشدد في دخول البضائع المصنعة في مناطق

التجارة الحرة في الإمارات. وليس من الواضح ما إذا كانت العربية السعودية ستنجح في تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية بشكل كامل إليها بدلاً من الإمارات، رغم أنه لا يكاد يمر يوم دون أن تورد وسائل الإعلام السعودية خبراً عن افتتاح إحدى الشركات الدولية مقرّاً لها في الرياض.

الدور الإسرائيلي

تتخطى العلاقات الإماراتية-الإسرائيلية الجوانب السياسية والدبلوماسية. إذ بعد أن وقّعت أبوظبي اتفاقية تطبيع مع تل أبيب ضمن مشروع اتفاقيات إبراهيم عام 2020، أدت الحرب في غزة إلى زيادة حدة التوترات في المنطقة وتعقيد العلاقات بين إسرائيل وبلدان المنطقة. ولكن رغم ذلك استمرت العلاقات طبيعية إلى حد كبير بين الإمارات وإسرائيل. حيث استثمر صندوق استثماري يملكه نائب حاكم أبوظبي ومستشار الأمن الوطني الشيخ طحنون بن زايد، في شركات إسرائيلية متخصصة في الصناعات الغذائية، وفي عام 2025 اشترت شركة (إدج) الإماراتية للصناعات العسكرية حصة في شركة (ثيرد آي) الإسرائيلية المتخصصة في تطوير أنظمة لكشف المسيرات. وتعاقدت الإمارات مع شركة أنظمة (البيت) الإسرائيلية لاستيراد مسيرات (هرمس 900) بقيمة تزيد على مليار دولار أميركي.

ولا يخفي السعوديون قلقهم من تصاعد مستويات التعاون هذه، وهم ينظرون إليها بشكل متزايد على أنها حلقة من حلقات التآمر الإماراتي ضدهم خصوصاً مع تصاعد مستويات الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وقد غطى الإعلام السعودي وبشكل واسع النطاق مقالاً كان أشبه بمحاولة تحشيد إقليمي ضد الإمارات كتبه أحمد بن عثمان التويجري، وهو أكاديمي وعضو سابق في مجلس الشورى وصف فيه الإمارات بأنها "حصان طروادة" إسرائيلي تستقوي بها إسرائيل

ضد العربية السعودية والدول العربية الكبرى.

إن التغيرات المتسارعة في العالم والمنطقة تسعى إلى جعل إسرائيل قوة مهيمنة في المنطقة، ضمن نظام إقليمي جديد له قوانينه الخاصة والمختلفة. وفي ظل هذه الترتيبات فإن إسرائيل تعول كثيراً على العربية السعودية والإمارات كبليدين أساسيين يستطيعان معاً تشكيل تحالف إقليمي مساند لها في المنطقة. ويبدو أن تشكّل وضع كهذا يثير مخاوف العربية السعودية من عدة جهات، أهمها أن تتحول الإمارات بحكم قربها من إسرائيل إلى القوة الأكثر تأثيراً في المنطقة وفي أحسن الظروف أن تتساوى العربية السعودية مع الإمارات كدولة إسناد لإسرائيل.

ستجد العربية السعودية نفسها آجلاً أم عاجلاً أمام استحقاقات تقليص الولايات المتحدة حضورها السياسي والعسكري في المنطقة لتتركها لإسرائيل وفق منظومة أمنية جديدة. ويبدو أن الإمارات قد حسمت أمرها في أن تكون جزءاً من هذه المنظومة بينما تحاول العربية السعودية كسب مزيد من الوقت لترتيب أوراقها ضمن مقاربة مناسبة لها تستطيع الاستناد عليها في المرحلة المقبلة. فيما تخشى إسرائيل أن هذا النزاع الإماراتي-السعودي سيعقّد عملية اتخاذ القرار السعودي في هذا الشأن ويؤخر عملية التحوّل المخطط لها.

تضع الولايات المتحدة وإسرائيل أهمية قصوى على التوصل إلى توقيع اتفاق تطبيع مع العربية السعودية. ويُنظر إلى الرياض على أنها المفتاح الرئيس الذي سيفتح المنطقة لإسرائيل ويجعلها كياناً مقبولاً فيها. وبينما يستمر الإسرائيليون ومن خلفهم الأميركيون بالضغط على السعوديين من خلال زيادة تعاونهم الاستراتيجي مع الإماراتيين، يماطل السعوديون بانتظار تحقق أوضاع تمكنهم من وضع مطالبهم على طاولة المفاوضات، وفق صفقة تضمن لهم ترسيخ هيمنتهم

الكاملة على جيرانهم الأصغر مقابل موافقتهم على تطبيع كامل مع إسرائيل وأن يكونوا هم القوة الوحيدة الساندة لإسرائيل في المنطقة، بما يعنيه ذلك إخراج الإمارات من المعادلة الإقليمية بشكل كامل.

وبالتوازي مع مسارات التطبيع المنتظرة، فإن لإسرائيل خطاً أعلن جزءاً منها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وتعلق بمد خط بري متكامل يشمل سكك حديد وطرق سريعة (ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا الاقتصادي) لنقل البضائع والطاقة يربط الهند عبر شواطئ الخليج في الإمارات والأراضي السعودية والأردنية بميناء حيفا الذي تحاول إسرائيل جعله مركزاً محورياً في المنطقة.

الخاتمة

إن المرحلة المفصلية التي تعيشها منطقة المشرق بشكل عام والخليج بشكل خاص تضع بلدان المنطقة تحت ضغط كبير لا يعطيها مجالاً كبيراً للمناورة. فالاستقطابات السياسية، واحتمالات تفجر الصراعات، وانهيار مبادئ القانون الدولي، وتغير موازين القوى الإقليمية كلها عوامل تؤثر في المقاربات التي تتبناها بلدان المنطقة، وتحديدًا بلدان الخليج التي تجد نفسها تقف على أرض رخوة تتطلب اتخاذ قرارات مهمة كي تضمن لنفسها مساحةً مناسبةً من المناورة عند ساعة الحسم. إن مثل هذه الظروف قد تجبر الكثير من القوى الصغيرة والكبيرة في المنطقة إلى القيام بمغامرات سياسية وعسكرية من أجل ترسيخ وضعها في الترتيب الجديد الذي ينتظر المنطقة. ولكن المغامرات مهما كانت محسوبة قد تأتي بعكس ما يمكن توقعه. وفي بعض الأحيان عند تعقّد الأوضاع وفقدان السيطرة على صناعة الأحداث فإن قواعد أخرى ستأخذ مجراها. قواعد تتعلق بالحكمة المأثورة ”تذل الأمور للمقادير حتى يكون الحتف في التدبير“.

المراجع العربية

أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، المطبعة العلمية يوسف صادر، 1928

مجلد بن عبدالعزيز الذكير، العقود الدرية في تاريخ البلاد النجدية.

لويس دو كورانسي، الوهابيون: تاريخ ما أهمله التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر، 2003

محمد بهجت البيطار، الرحلة النجدية الحجازية.

إبراهيم بن صالح بن عيسى، تاريخ ابن عيسى، دراسة وتحقيق أحمد عبدالعزيز البسام، الناشر المتميز، 2019

عثمان بن عبد الله بن عثمان بن البشر- عنوان المجد في تاريخ نجد، مطبوعات دار الملك عبدالعزيز، 1982

إبراهيم بن عبدالرحمن الدميحي، صفحة مطوية من تاريخ الجزيرة العربية ما لم يدون من مغازي الإخوان في عهد الملك عبدالعزيز، دار الفردوس، الطبعة الثانية.

أحمد أبوحاكمة، ملح الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، دار الثقافة، بيروت، 1967.

مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية الموجهة إلى الأمم المتحدة، و.ك 1177-3/6/2 بتاريخ 27 ديسمبر 2009.

المراجع الأجنبية

- Roy Lebkicher, The Arabia of Ibn Saud, 1958.
- Gary Troeller, The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Saud, Routledge, 1976.
- Alexi Vassiliev, The History of Saudi Arabia, New York University Press, 2000.
- David Holden and Richard Johns, The House of Saud, Holt. Rinehart and Winston, 1982.
- Noura S. Al Mazrouei, The Revival of the UAE–Saudi Arabia Border.
- Dispute in the 21st Century, Journal of Borderlands Studies, 2017.
- The Buraimi Dispute, From the Permanent Delegation of The Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations, 1955.
- J. E. H. Boustead, Abu Dhabi, 1761–1963, Journal of The Royal Central Asian Society, 1962.
- Michael Quentin Morton, Buraimi: The Struggle for Power, Influence and Oil in Arabia, I.B. TAURIS, 2013.
- Camille Lons, Power Struggle: What Saudi-UAE rivalry means for the Red Sea and Europe, European Council on Foreign Relations, 2026.
- Christian Coates Ulrichsen, Saudi-UAE bust-up over Yemen was only

a matter of time – and reflects wider rift over vision for the region, The Conversation, 2026.

- Andreas Krieg, The UAE is leaving Saudi Arabia squeezed in Yemen, The Conversation, 2025.
- Martin Plaut, An in-depth insight in Mohammed bin Zayed’s ruthless campaign against Islamists, The New York Times, 2020.
- Mark Mazzetti and Emily B. Hager, Secret Desert Force Set Up by Blackwater’s Founder, The New York Times, 2011.
- Roberts.D. B, Bucking the Trend: The UAE and the Development of Military Capabilities in the Arab World, SECURITY STUDIES, 2020.
- Jalel Harchaoui and Bernardo Mariani, Fragmentation of Peacemaking in Libya: Reality and Perception, PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, 2022.
- Philip Loft, Yemen in 2025: Changing balance of power in the south, House of Commons, 2025.
- Betul Dogan-Akkas, The UAE’s foreign policymaking in Yemen: from bandwagoning to buck-passing, Third World Quarterly, 2021.
- Libya and U.S. Policy, Congressional Research Service (CRS), 2025.
- The War and Humanitarian Crisis in Sudan, Congressional Research Service (CRS), 2025.

- Jeremy M. Sharp, The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy, Congressional Research Service (CRS), 2026.
- File 10/12 Desert news: defeat of Ikhwan by Ibn Sa`ud (Battle of Sibilla, 1929), British Library: India Office Records and Private Papers.
- James Onley, Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820–1971: The Politics of Protection, Center for International and Regional Studies, 2009.
- David Commins, The Wahhabi Mission and Saudi Arabia, I.B.Tauris & Co Ltd, 2006.
- Cable_ 05ABUDHABI2975_a CENTCOM DEPUTY COMMANDER GENERAL SMITH VISITS UAE
- Cable_ 05ABUDHABI3008_a
- Cable_ 09ABUDHABI981_a (S) A LONG HOT SUMMER FOR UAE-SAUDI RELATIONS
- Christopher Davidson, Gulf States and Sharp Power: Allies to Adversaries, Journal of Democracy, Johns Hopkins University Press, 2024.
- Stephan Roll, Egypt, Saudi Arabia and the UAE: The End of an Alliance,
- Stiftung Wissenschaft und Politik, 2023.
- Ana Echagüe, Emboldened yet vulnerable: the changing foreign policies of Qatar and Saudi Arabia, Fride and Hivos, 2014.

- Yoel Guzansky, From Quiet Competition to Open Rivalry: Saudi-UAE Relations, INSS, 2026.
- J. B. Kelly, Sovereignty and Jurisdiction in Eastern Arabia, Royal Institute of International Affairs, 1958.
- Russia, and the USA in the Middle East: The Contest for Supremacy, Routledge 2023.
- Summer Said, , Dion Nissenbaum, , Stephen Kalin and Saleh al-Batati, The Best of Frenemies: Saudi Crown Prince Clashes With U.A.E. President, The Wall Street Journal, 2023.
- Joseph Kostiner, On Instruments and Their Designers: The Ikhwan of Najd and the Emergence of the Saudi State, Middle Eastern Studies, 1985.
- Abdulla al-Suwaidi, The United Arab Emirates at 40: A Balance Sheet, Middle East Policy, 2011.
- Simon Marks and Sam Dagher, Saudi Arabia in Talks With Egypt, Somalia on Military Coalition, Bloomberg News, 2026.
- Note verbale dated 18 March 2024 from the Permanent Mission of Saudi Arabia to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- Letter dated 16 May 2024 from the Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations addressed to the Secretary-General.

- Arbitration concerning Buraimi and the common frontier between Abu Dhabi and Saudi Arabia 1940s1955, The British Library.

هوية البحث

- الباحث: عبد الله عبد الأمير
- الموضوع: الرياض وأبوظبي: أثقال الماضي وأعباء الحاضر وأبواب المستقبل الموصدة
- تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org